

عالم الفكر

آفاق معرفية



مجلة دورية محكمة تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت



مجلة فكرية محكّمة ، تهتم بنشر الدراسات والبحوث المتسمة بالأمانة النظرية والإسهام النقدي في مجالات الفكر المختلفة.

سعر النسخة

الكويت ودول الخليج العربي	دينار كويتي
الدول العربية	ما يعادل دولارا أمريكيا
خارج الوطن العربي	أربعة دولارات أمريكية

الاشتراكات

دولة الكويت

للأفراد	**6** د.ك
للمؤسسات	**12** د.ك

دول الخليج

للأفراد	**8** د.ك
للمؤسسات	**16** د.ك

الدول العربية

للأفراد	**10** دولارات أمريكية
للمؤسسات	**20** دولارا أمريكيا

خارج الوطن العربي

للأفراد	**20** دولارا أمريكيا
للمؤسسات	**40** دولارا أمريكيا

تسدد الاشتراكات مقدما بحوالة مصرفية باسم المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب مع مراعاة سداد عمولة البنك المحول عليه المبلغ في الكويت وترسل على العنوان التالي:

السيد الأمين العام

للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

ص. ب: **23996** -الصفاة- الرمز البريدي **13100**

دولة الكويت

تصدر أربع مرات في السنة

عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب



العدد 1 المجلد 36 يوليو - سبتمبر 2007



شارك في هذا العدد

د. الصادق رابح
د. رشيد الحاج صالح
د. السعيد شنوقة
د. عيسى عودة برهومة
د. عبد الفتاح أحمد يوسف
د. سهيل الحبيّب
د. زياد الزعبي
د. علاء عبد الهادي

قواعد النشر بالمجلة

ترحب المجلة بمشاركة الكتاب المتخصصين وتقبل للنشر الدراسات والبحوث المتعمقة وفقا للقواعد التالية:

1 ـ أن يكون البحث مبتكرا أصيلا ولم يسبق نشره.
2 ـ أن يتبع البحث الأصول العلمية المتعارف عليها وبخاصة فيما يتعلق بالتوثيق والمصادر، مع إلحاق كشف المصادر والمراجع في نهاية البحث وتزويده بالصور والخرائط والرسوم اللازمة.
3 ـ يتراوح طول البحث أو الدراسة ما بين ١٢ ألف كلمة و١٦ ألف كلمة.
4 ـ تقبل المواد المقدمة للنشر من نسختين على الآلة الطابعة بالإضافة إلى القرص المرن، ولا ترد الأصول إلى أصحابها سواء نشرت أو لم تنشر.
5 ـ تخضع المواد المقدمة للنشر للتحكيم العلمي على نحو سري.
6 ـ البحوث والدراسات التي يقترح المحكمون إجراء تعديلات أو إضافات إليها تعاد إلى أصحابها لإجراء التعديلات المطلوبة قبل نشرها.
7 ـ تقدم المجلة مكافأة مالية عن البحوث والدراسات التي تقبل للنشر، وذلك وفقا لقواعد المكافآت الخاصة بالمجلة.

■ ترسل البحوث والدراسات باسم الأمين العام للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب
ص. ب: 23996 ـ الصفاة ـ الرمز البريدي 13100 دولة الكويت

عالم الفكر
العدد 1 المجلد 36 يوليو - سبتمبر 2007

المحتـــــوى

آفاق معرفية

عالم الفكر
العدد 1 المجلد 36 يوليو - سبتمبر 2007

في العلة وأصول اللغة والنحو

د. السعيد شنوقة (*)

مقدمة

إن النظر في الأسباب، والبحث في العلل، واعتماد آليات الاستدلال، تعكس السمة الدالة على البحث العلمي، وتكشف عن النزوع إلى التدقيق والتحديد. وهذه الدراسة تلقي الضوء على خلفية العلة وأصولها، وعلى موضوع التعليل في اللغة من ناحية تدرّجه، وكيف تأثر بالقرآن الكريم أولا، وبالثقافة التي ميّزتها البيئة العربية الإسلامية ومناطقها ثانيا. وقد أنتج ذلك التأثر علوما إسلامية ميّزت نظر الدارسين اللغويين بالطابع العقلي، الذي لا يتوقف عند ظواهر اللغة، وإنما يتعداها إلى التفسير العقلي الموصل إلى القوانين التي تكمن وراء الاستعمال اللغوي.

ونحن نحاول في كنف ذلك الإجابة عما تركته العلوم الإسلامية من بصمات في التعليل، من خلال تأثير أصول الفقه وتأثير علم الكلام والعلاقة الموجودة بين العلة والقياس، وبينها وبين المنطق وما طرحته نظرية العامل في الدرس اللغوي من أهمية وانتقادات؛ فقمنا بمحاولة تأصيلها وتقديم أنواعها وبأنها لا تخرج عن كونها نظرية تعليمية بديلة لو تخلصت من بعض الغلو. وقد انطلقنا في ذلك كله من التراث الذي يمثل أرضية لازمة - في نظرنا - للولوج إلى آفاق المناهج الحديثة والآراء اللسانية المعاصرة، التي تدور حقائق علمية كثيرة منها في فلك هذا التراث، ولا توحي بالغرابة عنه، بخاصة حين ندرك أن المنهج التقليدي

(*) معهد اللغة العربية وآدابها - المركز الجامعي - الطارف - ولاية الطارف - الجزائر.

لدى النحاة العرب قد تأكدت صحته في معالجات البحث اللساني المعاصر. وقد حملنا السياق إلى الإجابة التي نعتقدها في صلة النحو العربي بمنطق أرسطو ومدى صحة أو افتراض تأثر الأول بالثاني، وذلك بالمقابلة بين الجانبين المذكورين على أساس عنصري: التعريف والتعليل.

وقد بنينا وحدات الدراسة على العناصر التالية:

١ - العلة في التراث العربي

لا شك في أن ظهور الإسلام قد أفاد النشاط العلمي الإنساني وأثر في عقول الناس تأثيرا عميقا. وقد احتاج نشره إلى القارئين الكاتبين، وإلى الحث على تعلم الكتابة العربية ليُعرف على الوجه الأكمل، بل احتاج في هذا الأمر إلى الحث على تعلم غير اللغة العربية أيضا؛ إذ ذكر أحمد أمين: عن زيد بن ثابت - إذا صحّ - قال: قال لي النبي - صلى الله عليه وسلم - «إني أكتب إلى قوم فأخاف أن يزيدوا عليّ أو ينقصوا فتعلم السريانية»، فتعلمها في سبعة عشر يوما[١]، ومن ثم ساعدت التعاليم الإسلامية في رفع المستوى العقلي العربي، وهذا مكنهم من معرفة أحوال الأمم الأخرى والاطلاع على تاريخها، وذلك من خلال ما ورد في القصص القرآني وفق موقف العظة، كما في قصص آدم ونوح وإبراهيم ويوسف وموسى ويونس وداود وسليمان وغيرهم عليهم السلام، وشيء مما تعلّق بأخبار أممهم والأمم الأخرى[٢]، كاليهود والنصارى. ولا شك في أن ذلك أفاد المسلمين ثقافيا ووسع لهم مداركهم، وجعل نظرتهم في تعليل الأشياء تختلف عما كانت عليه بمستوى أو بآخر.

ولعل العنصر المهم الذي كان له أ ثر كبير في مسار حياتهم العقلية، ما سلكه القرآن الكريم في دعوته إلى الإيمان بالله عز وجل، وبصفاته من علم وقدرة ووحدانية بكيفية مثيرة للعقل من خلال دعوته إلى اعتبار الموجودات بالعقل وتطلب معرفتها به [٣]، مثل قوله تعالى: «فاعتبرُوا يا أولِي الأبصار» [الحشر: ٢]، وهو نصّ على وجوب استعمال القياس العقلي والشرعي معا [٤]، ومثل قوله تعالى: «أوَلَمْ ينظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السّمَاوات والأرض وما خلق اللهُ منْ شيْء» [الأعراف: ٨٥]، وفيه حث على النظر في جميع الموجودات. وقال تعالى: ﴿**فَلْيَنْظُرِ الإنسانُ مِمَّ خُلِق**﴾ [الطارق: ٥] وقال سبحانه: ﴿**أَفَلاَ يَنظرُونَ إلى الإبلِ كيف خُلِقتْ وإلى السَّماءِ كيف رُفِعَتْ**﴾ [الغاشية: ١٧ - ١٨]، وهي آيات كما ترى تحث العقل على النظر في الكون للاستدلال منه على الله تعالى وصفاته، وهو الذي سماه الله تعالى الحكمة بقوله جل وعز: ﴿**ولقدْ آتينا لُقمانَ الحكمةَ**﴾ [لقمان: ١٢].

لقد اتجه النشاط العلمي من صدر الإسلام إلى آخر الدولة الأموية إلى ثلاثة اتجاهات: اتجاه ديني بَحَثَ في تفسير القرآن والحديث والتشريع ونحوه؛ وآخر في التاريخ والقصص والسّير ونحوها؛ واتجاه ثالث فلسفي بحث في المنطق والكيمياء والطب وما إليها؛ وهو أقل

الحركات انتشارا، ظهر أولا في المدارس السريانية التي انتشرت في كثير من الأماكن بالمملكة الإسلامية، التي يرجّح أخذ المسلمين عنها من خلال الطب المنتشر في البلاط الأموي عن طريق «ابن أثال» النصراني و«عبدالملك بن أبحر الكناني» و«ماسرجويه» الطبيب البصري في زمن عمر بن عبدالعزيز، الذي حكم سنة (٩٩ هـ). ولا يخفى علينا ونحن في هذا السياق أن الكثير من الأطباء النصارى، الذين ظهروا في بلاط الخلفاء، كانوا في الغالب فلاسفة وأطباء معا، فأدى إلى جعل بعض الدارسين يقول: إن هذه الاتجاهات الثلاثة لنواة الحركة العلمية المتكونة آنئذ كانت تتساند ويعاون بعضها بعضا، ومن أن المذاهب الدينية اعتمدت بكيفية أو بأخرى في تعاليمها على الفلسفة وتعاليم الكتاب والسنة، ومن أن المفسرين والمحدثين والفقهاء كانوا يستعينون بالشعر والأدب على تفهم معاني القرآن والحديث[٥]، ولم يكن هناك عالم متخصص في هذا العلم أو ذاك؛ لأن التخصص دور يأتي بعد تنظيم البحث وهو ما لم تتوصل إليه في ذلك العصر؛ فقد كان القرن الأول الهجري يمثل مرحلة الومضات العفوية الخلاقة. أما القرن الثاني والثالث، كلاهما، فشهدا التنظيم والتقسيم وتأصيل القواعد والاستدلال منها؛ بينما جاوز القرن الرابع القواعد المجزأة المفرّقة إلى المبادئ الفلسفية الكاملة الشاملة، ثم جاء القرن الخامس الذي لجأ إلى الحدس ليلتمس الحق في لمحة التصوف.أما ما أعقب ذلك فكان النشاط الفكري الأكثر تدوينا وتجميعا لما كان بغير إضافة جديدة[٦].

ولا شك في أن التعليل كان يتدرج مع هذه المراحل، فنظرات العربي في الجاهلية كانت في الطبيعة وفي الإنسان لا تربطها رابطة، وتجارب مروية من غير امتحان واعتماد على درس، يعوزها التنظيم، وتفتقر إلى الدقة. أما هو في عصر صدر الإسلام إلى قبيل الدولة العباسية فإن الفكر العربي صار ينحو في المسائل المطروقة منحى يتسم بنظر أدق، مواكبا سنن التطور، متأثرا بما كان قد جدّ بسبب نزول القرآن الكريم؛ فنتج عن الرغبة في فهمه ووعيه ظهور علوم إسلامية مهمة: أولها القراءات القرآنية التي وضعت أصولها في عهد الرسول - صلى الله عليه وسلم - على طريقة العرض والتلقي، وظلت كذلك إلى أن عرفت عبارة «القراءات السبع» على رأس المائتين [٧]، والقراءات القرآنية علم نقلي لم يعرف التعليل أو الفلسفة أو المنطق؛ لأنه غير عقلي. ويأتي بعدها التفسير القريب من القراءات عن غيره من العلوم، وكان في مراحله الأولى - مراحل نشأة النحو - يعتمد على الرواية والنقل، وهو غير عقلي في عمومه كالقراءات، وكذا البلاغة المرتبطة بالتفسير آنئذ التي لم تكن بعيدة عن هذا الجو الإسلامي العام. فإذا كانت القراءات تقصد ضبط أداء النص القرآني، والتفسير يهدف إلى فهم معانيه ومعرفة أحكامه، فإن البلاغة، بموازاة ذلك، تتوخى دراسة أوجه الإعجاز بصورة خاصة [٨].

إن منهج هذه العلوم قد تميز في أواخر القرن الأول وبداية القرن الثاني بكونه منهج علم أصول الفقه وعلم الكلام. ويضيف علم الأصول «العقل» ولكنه «عقل إسلامي» يستبعد

الدارسون أي تأثر له بالعوامل الخارجية، وهو ما نعتقده، لأن التأثر في المراحل الأولى كان داخليا يستمد من معين تلك البيئة العربية وما أصله فيها القرآن الكريم من أسس ومرجعية وآفاق فكرية [٩]. أما علم الكلام «فعلم الحجاج عن العقائد الإيمانية بالأدلة العقلية» [١٠]. وهي علوم إسلامية لا تنفصل عن اللغة. ومنه يبدو لنا تصور المناخ الذي تطورت فيه العلة، وهو ـ كما ترى ـ مناخ عربي إسلامي في الأصل؛ فليس ثمة أدلة دامغة تاريخية ترجح تأثرا مبكرا بالتعليل الأرسطي، على الرغم من الافتراضات الكثيرة التي تقرّب وقوع هذا التأثر بالأجنبي، ولكن ضعفها يكمن في افتقارها إلى الثبت المادي.

ولا يمكن أن نغفل هنا ما كان للفتح الإسلامي من مزج قوي بين الأمة الفاتحة والأمم المفتوحة «مزج في الدم ومزج في النظم الاجتماعية ومزج في الآراء العقلية ومزج في العقائد الدينية» [١١]؛ فقد كان هذا الامتزاج قويا، كان فيه للموالي وأشباههم أثر في كل مرافق الحياة، نتج عنه نزاع قوي في المسائل الاجتماعية، سواء بين الإسلام والديانات الأخرى أو بين اللغة العربية وغيرها من اللغات، وامتد النزاع إلى الآمال والنظم الاجتماعية والسياسية، وبذلك لم تكن الأمة الإسلامية أمة عربية ذات لغة واحدة ودين الواحد وخيال واحد، كما كانت عليه في عهد الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ بل كانت جملة أمم، وجملة نزعات ولغات متحاربة، سجل فيها العرب انتصارا باهرا في اللغة والدين، حيث سادت اللغة العربية في الممالك المفتوحة كلها، وصارت لغة السياسة والعلم، كما ساد الدين هذه البقاع وقلّ من ظلّ على دينه الأصلي[١٢]. ولنا أن نتصور ما كان لهذا الخضم من تأثير وتأثر في مجال الفكر وعقلية الفاتح والمفتوح «لقد كان للفرس دين وكانت لهم حكمة وكانت لهم عقلية وكان للروم دين وعلم وعقلية، وقد أثر هذان العاملان أثرا كبيرا في الأمة الإسلامية» [١٣]؛ لأنه بدت بعض مذاهب الفرس الدينية مصبوغة بالصبغة الإسلامية. كانت نظرة الشيعة إلى الإمام علي وأبنائه مثل نظرة آبائهم الأولين من الملوك الساسانيين، وثنوية الفرس كان منبعا يستقى منه «الرافضة» في الإسلام؛ فحرك ذلك المعتزلة لدفع حجج الرافضة وأمثالهم[١٤]. فضلا عن تعاليم «زرادشت» و«ماني» و«مزدك»، كانت تظهر من حين إلى آخر بين المسلمين أواخر الدولتين: الأموية والعباسية بأشكال مختلفة؛ فجادلهم المسلمون ودفعوا حججهم، واعتمدوا في ذلك على اللغة وارتكزوا على الجدل وخاضوا في التعليل.

كان القرآن الكريم مصدرا خصبا للتعليل عندهم، لتوافره على آيات كثيرة تحثّ العقل على التفكير والتدبر والنظر، منها قوله عز وجل: ﴿**كَذَلِكَ يُبَيِّنُ الله لكم الآيات لعلكم تتفكرون**﴾ [البقرة: ٢١٩] وقوله: ﴿**ثم استوى على العرش يدبّر الأمر**﴾ [يونس: ٣] وقوله: ﴿**أفلا يتدبّرون القرآن**﴾ [النساء: ٨٢] وقوله: ﴿**فَلْينظر الإنسان ممّ خُلق**﴾ [الطارق: ٥] وقوله: ﴿**أَفَلَمْ يَنْظُرُوا إلى السّماءِ فوقهم كيف بَنَيْنَاهَا وزيّنّاها**﴾ [ق: ٦]. وقد مثل الحديث الشريف مع القرآن الكريم

مصدرا غير مباشر للتعليل في البيئة الإسلامية، لأن أحاديث كثيرة وردت على شكل قضية شرطية؛ المقدم فيها علة للتالي [١٥]. عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ أنّه قال: قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم: «من تاب قبل أن تطلع الشمس من مغربها تاب الله عليه»[١٦]، الأمر الذي جعل بعض الدارسين يقرّ بأن فكرة العلية في القرآن الكريم وفي الحديث الشريف تمثل بداية اليقظة للعقل الإسلامي[١٧]، ولا نشك في أن هذا الإقرار يدل على صحة ما نذهب إليه من استبعاد التأثر بالعوامل الخارجية في المرحلة الأولى من الحياة العقلية الإسلامية على أقل تقدير.

لقد ذكرنا قبل العلوم الإسلامية، وهي العلوم التي كان النحو فيها أوثق ما يكون بعلمي الكلام والأصول، أي أنها كانت العلوم الثلاثة الأكثر تبادلا للتأثر والتأثير، إذ ظهر التأثير الكلامي مبكرا في النحو، وصار هذا التأثير أشد حين تقدم التعليل في النحو. يقول الزجاجي: «قال قائل قد ذكرت أن الأفعال عبارة عن حركات الفاعلين والحركة لا تبقى وقتين، وأصحابكم البصريون يعيبون على الكوفيين القول بالفعل الدائم لهذه العلة نفسها. إن الحركة لا تبقى زمانين، وإنه محال قول من قال: فعل دائم، وقد جعلتم أنتم أيضا الأفعال ثلاثة أقسام؛ فقلتم: فعل ماض وفعل مستقبل وفعل في الحال؛ فأما الماضي والمستقبل فمعقولان، ولم ينفك فعل الحال من أن يكون في حيز الماضي أو الاستقبال وإلا رجعتم إلى ما أنكرتموه»[١٨].

أما في الفقه فقد كان الخليل بن أحمد الفراهيدي معاصرا للإمام أبي حنيفة، وهو إمام الفقهاء «الذين جعلوا لرأيهم شأنا في إصدار الأحكام إلى جانب الكتاب والسنة»[١٩]. قال جلال شمس الدين: بأنه ثاني علماء الكوفة «صاحب القياس الفقهي إحدى وسائل التعليل أيضا، وهو أول من أدخل هذا المبحث من الفقه إلى الدرس اللغوي بالكوفة، لاستخدامه في التعليل»[٢٠]. وعاصر سيبويه تلميذيْهِ: أبا يوسف ومحمد. وقد روى أبو جعفر الطبري أن أبا عمر الجرمي قال: «أنا مذ ثلاثين أفتي الناس في الفقه من كتاب سيبويه. قال: حدثت به محمد بن يزيد على وجه التعجب والإنكار فقال: أنا سمعت الجرمي يقول هذا، وأومأ بيديه إلى أذنيه. وذلك أنّ أبا عمر الجرمي كان صاحب حديث فلما علم كتاب سيبويه تفقه في الحديث، إذ كان كتاب سيبويه يتعلم منه النظر والتفتيش»[٢١]، وذكر ابن جني أنّ كتب محمد بن الحسن - رحمه الله - «إنما ينتزع أصحابنا منها العلل، لأنهم يجدونها منثورة في أثناء كلامه»[٢٢].

كان ذلك هو الجو العام الذي نشأ فيه النحو، وكان إلى قبيل الدولة العباسية جوا تسيطر عليه العلوم الإسلامية، لكنها كانت علوما غير متميزة، لأن الثقافة في تلك المرحلة كانت كتلة واحدة «ممتزجة من تفسير وحديث وفقه وما يلزمها من لغة وشعر»[٢٣]، ولكن هذه العلوم الإسلامية اتجهت مع مستهل القرن الثاني الهجري إلى تميز بعضها عن بعض في أوائل

العصر العباسي. وقد ذكر أحمد أمين عن الذهبي أنه في سنة ١٤٣هـ شرع علماء الإسلام يُدَوِّنُون الحديث والفقه ويضعون المصنّفات، وفيها كثر تدوين العلم وتبويبه، ودونت كتب العربية واللغة والتاريخ وأيام الناس، وقبل هذا العصر كان الأئمة يتكلمون من حفظهم أو يروون العلم من صحف صحيحة غير مرتبة[٢٤].

لقد استمر الطابع الديني في العصر العباسي، ولكن البحث فيه اتخذ شكلا آخر، ظهرت إلى جانب العلوم الإسلامية فيه علوم دنيوية نواتها الطب في المدرسة التي أنشأها النساطرة بـ «جنديسابور»، وهي المدرسة التي ورثت الطب والفلسفة اليونانيين في الشرق، وتكونت حولها الدراسة الطبيعية والكيميائية والهيئة والمنطق والإلهيات؛ فصارت الدراسة حينئذ نوعين: دينية حول القرآن والحديث، ودنيوية حول الطب. ولا يخفى ما لكل نوع من مميزات خاصة ومنهج خاص رغم ما لكليهما من تأثير وتأثر.

ولا شك في أن عوامل كثيرة سببّت هذا التطور فنتج عنها تنظيم هذه العلوم وتدوينها وتفريعها [٢٥]. كانت الحضارة في العراق أيام العباسيين أتم منها في دمشق أيام الأمويين، إضافة إلى كثرة المال واكتمال الصنائع ووفرة العلم. ومنها كان الفرس وغيرهم يشكلون الغلبة في الدولة العباسية وقل أمامهم العنصر العربي. ولما كان لهؤلاء زمام شؤون الدولة، وهم الذين قطعوا المراحل الأولى للعلم من خلال أممهم وكادوا يصلون إلى آخرها، ومثلهم كان النساطرة وغيرهم فإنهم لما أعطوا الحرية للعلم نهضوا به على ضوء ما كان لهم من مناهج في أممهم قبل الإسلام.

ولقد مكّن مرور أكثر من قرن على ظهور الإسلام وانتشاره وفتح البلدان من ظهور جيل من أبناء الفرس والروم وغيرهما، هذا الجيل الذي أنشأ باللغة العربية ما كان يكتبه آباؤه بلغتهم، ودوّن العلوم العربية على غرار ما كانت تدوّن به العلوم في غيرها من اللغات، فضلا عن أن الحياة الاجتماعية بالعراق مختلفة عما هي عليه بالشام؛ وهذا في حد ذاته أفرز توجها مختلفا في البيئتين، نتج عنه نظر جديد تمثل في نظام الري باعتبار دجلة والفرات، واختلفت الحياة الفكرية بين البصرة والكوفة، فكانت النتيجة خلافا في النحو واللغة والأدب وغيرها.

ولعل العامل المهم الذي ينبغي ألاّ نغفله هو أن الأمة الإسلامية قد مرت بطور المسائل الجزئية المبعثرة؛ فقادها هذا لزاما إلى الطور الذي يليه، وهو طور التنظيم وتدوين العلوم وتقسيمها وتأصيل القواعد والاستدلال منها، لكن الانتقال بين هذين الطورين شمل العلوم التنقلية من دينية ولغوية وأدبية، أما العلوم العقلية من طب ومنطق ورياضة ونحوها فبدأت منظمة في الأمة الإسلامية، لأن الأدوار الأولى السابقة لهذا التنظيم قد قطعت في أممها من يونان وهند وفرس؛ لذلك نقلت إلى اللغة العربية في صورتها المرتبة الكاملة.

ولنا أن نتصور الآن بعد هذا الخضم أن الجو العام الذي نشأت فيه العلوم الإسلامية وتطورت هو الجو الذي نشأ فيه النحو وتطور؛ فعرف فيه التعليل تدرّجا بما جدّ فيه من

معطيات هذه البيئة الإسلامية وخصائص مناطقها المتنوعة وطبيعة علومها التي تمحورت حول القرآن الكريم، فقد أمدت القراءات النحو بالنقل والاعتماد على الرواية، وأمده علما أصول الفقه والكلام بالطابع العقلي الذي جعل العقل فيه لا يتوقف عند ظواهر اللغة بالوصف المباشر، وإنما يتعداه إلى التفسير العقلي الموصل إلى القوانين المطردة التي يرونها فيما وراء الاستعمال اللغوي [٢٦].

وإذا كانت القراءات قد اعتمدت على النقل، والكلام اعتمد على العقل؛ فإن أصول الفقه جمعت ما بين النقل والعقل، ومادامت صلة النحو قوية بهذه العلوم فإن منهجه لم يكن نقلا محضا ولا عقلا محضا [٢٧]. ويبدو هنا كيف كان التعليل بالنحو، قبل ترجمة حنين بن إسحاق[٢٨] نابعا من داخل البيئة الإسلامية، لأنها كانت مفعمة بالطابع الإسلامي، وإن كانت هنالك افتراضات فمفتقرة إلى الدليل المادي. وسنعرض إلى ذلك لاحقا على أي حال. ولكن هل يحق لنا أن نتساءل عما تركته هذه العلوم الإسلامية من بصمات في التعليل النحوي؟

٢ - العلة وعلاقتها بالمذاهب والنحو

أ - تأثير أصول الفقه:

يتّضح تأثير أصول الفقه في المصطلحات النحوية التي استمد بعضها من القرآن الكريم كالنسخ من قوله تعالى: ﴿**ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها**﴾ [البقرة: ١٠٦]. والقياس في الإعراب أوفي مسائل العلل هو نفسه القياس في أصول الفقه، لأن نشأته سبقت نشأة النحو، حيث دلّت مؤلفات عديدة لأصول الفقه على أنّ هذا العلم بدأ في عهد الصحابة [٢٩]، فعرفت يومئذ طرق الاستنتاج الفقهية والمناهج المتبعة لاستنتاج الأحكام الشرعية، كما تدل على الاستنباط في عهد التابعين لكثرة الحوادث والعكوف على الفتوى، وازدادت المناهج تميّزا في عهد الأئمة المجتهدين إلى أن جاء الإمام الشافعي فوجد أمامه ثروة فقهية كبيرة خلّفها صحابة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأكابر التابعين ومن سبقهم، فعمل على تدوين القواعد التي ارتكزت عليها وهي التي عرفت بأصول الفقه[٣٠].

أما نشأة النحو فقد اتفقت أغلب الروايات على إسناد نشأته[٣١] إلى أبي الأسود الدؤلي، وكان الحافز إلى هذه النشأة دينيا بضبط المصحف بالشكل، ثم عرفت الفترة الممتدة بين أبي الأسود والخليل بن أحمد أوليات الدراسة النحوية [٣٢] بعد جمع المتن اللغوي ليشرع الدارسون اللغويون (النحويون) في استقرائها واستنباط الأسس والنظريات التي تقوم عليها، وكان أشهر نحاة هذه الفترة بدءا بأبي الأسود الدؤلي: يحيى بن يعمر، عنبسة الفيل وميمون الأقرن وعبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي، الذي مد القياس وعلل في النحو وقيل فيه: هو والنحو سواء، ثم عيسى بن عمرو الثقفي المولع بالغريب في النحو، ثم القارئ النحوي اللغوي أبو عمرو بن العلاء.

ونحن نرى أن هذه الفترة الممتدة بين الرجلين العلمين قد استفادت من طرق الاستنتاج الفقهية، ومناهج استنباط الأحكام الشرعية التي عرفها الخلفاء ومن عاصرهم أيضا من الصحابة، وأن هذا الاستنباط قد اتسع في عهد التابعين ومن جاء بعدهم(٣٣)، واستفاد منه الدرس النحوي بخاصة منذ بداية عصر التدوين المتميز بظهور العلوم الإسلامية والمدارس النحوية كذلك، وهذا سيترك تأثيره الأعمق لا محالة في الدرس النحوي وأصوله لاحقا.

فإذا كان نشوء النحو المرتبط بأبي الأسود قد اتسم بالبساطة وخلا من التعمق والاستقصاء، فإنه شهد علامات التدقيق في الإرهاصات السابقة لتشكل المنهج البصري على يد الأعلام سالفي الذكر: عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي ثم تلميذاه عيسى بن عمرو الثقفي وأبو عمرو بن العلاء، ثم تحدد منهج المدرسة بوضوح على يد الخليل بن أحمد الفراهيدي شيخ هذه المدرسة، التي منحت للقياس الأسبقية على السماع وتشددت فيه، وهو ما يبدو للدارس في تضاعيف «الكتاب»، ولا شك في أنها مدرسة استفادت من المناخ العلمي الرائج من المباحث الفقهية والكلامية وتعاملت مع مفاهيم الأصول النحوية، وهو ما يمكن أن يقال على المدرسة الكوفية التي بنت منهج مدارستها للغة على السماع أو الأخذ عن الأعراب والتركيز على المغالاة في الاهتمام بالشواذ اللغوية والنحوية، وما تبع ذلك من مدارس احتد الجدل اللغوي فيما بينها، فسبب المعاضلة والجنوح إلى إثبات المقدرة العقلية بين عدد غير قليل من علماء منهجي المصرين: البصرة والكوفة، وذلك في كنف التنامي التعليلي الذي تعقّد مع مرور الوقت وتطور بفعل ما ثقفه هؤلاء العلماء من المعرفة السائدة؛ غير أن القرن الرابع الهجري وما تلاه هو الذي شهد التأليف في أصول النحو التي كانت أفكاره مستخدمة بين العلماء السابقين وماثلة في أذهانهم؛ هذا القرن الذي يعدّ من أزهى عصور الابتكار في تأليف النحو واللغة، لأن اتساع العمران في عهد الدولة الإسلامية الكبرى، التي كان مركزها بغداد، خلق تطورا في الحياة العملية؛ فنشطت لذلك الدراسة اللغوية وتوجت حركة التأليف في النحو بابتكار علم أصوله على يد أبي بكر بن السراج في كتابه أصول النحو «الكبير والصغير»، وأبي القاسم الزجاجي في كتابه «الإيضاح في علل النحو»، وهو كتاب نظري موجز في العلل، وأبي علي الفارسي الذي يبدو له التعليل في الصرف والنحو ويظهر ذلك في بعض كتبه مثل «الإيضاح العضدي» و«التكملة» و«كتاب الحجة في تعليل القراءات السبع»، وهذا الأخير ركز فيه على توجيه القراءات السبع من الوجهة النحوية، وهو يؤثر الوضوح فيها جميعا ويبعد عن الإلغاز التعمية. وأبو الحسن محمد بن عبدالله (المعروف بالوراق) في كتابه «العلل في النحو» أقام فيه تفصيل المسائل وتعليلها على كتاب سيبويه، وهو كتاب يعكس المستوى الفكري الذي بلغه العقل العربي في المعرفة الإنسانية بعامة وفي النحو العربي على وجه الخصوص. وتلميذا أبي علي الفارسي: ابن جني وعبدالقاهر الجرجاني، فللأول كتاب الخصائص وللثاني كتابه

«العوامل المائة»[٣٤]. وابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات، الذي تميزت مؤلفاته بالتعليل والقياس والتعمق في الجدل والأدلة، ومن مؤلفاته: لمع الأدلة و«الإغراب في جدل الإعراب» و«الإنصاف في مسائل الخلاف» و«أسرار العربية». والعكبري (أبوالبقاء عبدالله بن الحسين) في كتابه «اللباب في علل البناء والإعراب»، وهو من أكثر الكتب المعللة في الأحكام النحوية. وجمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك الأندلسي في كتابه «شرح التسهيل - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد»، الذي ساق فيه آراءه بالنظر إلى النحاة السابقين وبالاعتماد على الموازنة بين الآراء، وكان في ذلك ينتقي أقواها حجة، فإن لم يقنع برأي منها يضع رأيه المبني على الدليل والبرهان معززا بالأسباب والعلل في دقة ووضوح وأمانة وإفصاح واستيفاء الغرض[٣٥]. ثم جاء بعد ذلك السيوطي ليطل علينا بمؤلفه «الاقتراح في علم أصول النحو»، لكنه كتاب في طرائق التفكير النحوي، ولا يعكس المعنى اللغوي لأصول النحو مثلما هو في كتاب ابن السراج مثلا، الذي سبقه فيه وسبقه إلى ذلك ابن جني أيضا فيما بسطه من أبواب بالخصائص، يبرز فيه محاولات النحويين واللغويين في هذا الفن (باب في مقاييس العربية - باب في تخصيص العلل - باب ذكر الفرق بين العلة الموجبة وبين العلة المجوّزة... إلخ)[٣٦]. إن ذلك كله يبين أن جميع الكتب النحوية التي اهتمت بالقياس والتفريع وإبراز العلل هي مؤلفات كتبها أصحابها بعد الأئمة الأربعة[٣٧]، الذين وضعوا علم أصول الفقه وأسسوا قواعده. ولما ظهر بجلاء أن علم أصول الفقه قد سبق النحو وأصوله فإنه تأكد تأثير الأول في الثاني بخاصة حين يدرك الباحث أن أوائل الدارسين النحويين كانوا من القراء في المصرين معا: البصرة والكوفة[٣٨]. وممن اهتم بالنحو ومدارسة القرآن الكريم: الرؤاسي، قطرب المستنير المعتزلي، والأخفش سعيد بن مسعدة المعتزلي، والمبرد، ونفطويه، والنحاس، ودُرُسْتويه، وأبي علي الفارسي، وعبدالقاهر الجرجاني، وابن فارس، والزمخشري المعتزلي، وابن الأنباري أبو البركات، وأبو البقاء العكبري، وابن الحاجب، والسيوطي... وغيرهم[٣٩].

وقد ذكر هذا الأخير (السيوطي) أن البحث اللغوي عند العرب لم يكن من الدراسات المبكرة، لأنهم اهتموا بالعلوم الشرعية أولا، ولمّا فرغوا منها أو كادوا اتجهوا إلى العلوم الأخرى، إذ قال: «إنه منذ منتصف القرن الثاني الهجري بدأ علماء المسلمين يسجّلون الحديث النبوي ويؤلّفون في الفقه الإسلامي والتفسير القرآني، وبعد أن تم تدوين هذه العلوم اتّجه العلماء وجهة أخرى نحو تسجيل العلوم غير الشرعية، ومن بينها اللغة والنحو»[٤٠]. ولهذا رأى أحمد أمين أن عمل علماء اللغة في ذلك العصر لم يكن إلا نقل ما يسمعون من العرب مشافهة ثم يقيدونه بالكتابة؛ لذا كان أكثر اللغة قد كتب في العصر العباسي الأول لا قبله[٤١].

ومن النصوص الدالة على تأثر النحاة بأصول الفقه في تصنيف مؤلفاتهم ما ذكره أبو القاسم الزجاجي مقارنا بين الإعراب والفقه في الاطراد، مبينا أن الشيء له أصل يلزمه

مجتمع عليه ونحو يُطّرد فيه، ثم يعترض لبعضه علة تخرجه عن جمهور بابه فلا يكون ذلك ناقضا للباب (٤٢)، فإذا كان النحاة قد أجمعوا أن الأصل في الأسماء أن تكون معربة، وأن أصل البناء للحروف والأفعال، مع أن بعض النحاة رأوا أن الأفعال مستحقة في الأصل للإعراب، مع إجماعهم على استحقاق الأسماء للإعراب؛ بيد أننا نجد كثيرا من الأسماء غير معرب لعلل فيها، ومع ذلك لا تخرج عن أن تكون من الأسماء. وذلك موجود في سائر العلوم حتى في علوم الديانات؛ كما يقال في الإطلاق: الصلاة واجبة على البالغين من الرجال والنساء، ثم نجد منهم من تلحقه علة تسقط عنه فرضها؛ فكذلك حكم الإعراب عَرَضَ في بعض الكلام ضرورة دعت إلى جعل الإعراب حروفا، وذلك في تثنية الأفعال المضارعة وجمعها وفعل المؤنث المخاطب في المستقبل، وذلك في خمسة أمثلة من الفعل هي: «يَفْعَلَانِ وتَفْعَلان ويَفعلُونَ وتفعلُونَ وتفعلين أما حذفها فعلامة الجزم والنصب»(٤٣): فالأصل في الإعراب فيها أنه حركة، ولكنه قد خرج عن هذا الاطراد فكان حرفا؛ فالخروج عن الأصل ليس في النحو فقط، وإنما هو موجود في العلوم كلها حتى العلوم الدينية؛ فقياس التعليل هنا على حد قياس التعليل في أصول الفقه. ومن المؤلفات المتأثرة بالتعليل في أصول الفقه كتاب ابن الأنباري «الإنصاف في مسائل الخلاف»، الذي صنّفه على غرار كتب الأصول لأنه قال في مقدمته: « ... وبعد؛ فإن جماعة من الفقهاء المتأدبين والأدباء المتفقهين المشتغلين عليّ بعلم العربية بالمدرسة النظامية - عمر الله مبانيها! ورحم الله بانيها! - سألوني أن ألخّص لهم كتابا لطيفا يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحويي البصرة والكوفة على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة»(٤٤)، ثم يذكر في مقدمة كتابه «لمع الأدلة» أن علم الجدل في النحو وعلم أصول النحو يعرف بهما القياس وتركيبه وأقسامه: من قياس العلة وقياس الشبه وقياس الطرد؛ بحث ذلك على حد أصول الفقه؛ فكان التناسب بينهما واضحا، لأن النحو معقول من منقول، كما أتى الفقه معقولا من منقول(٤٥).

وقد ألَّف السيوطي كتابه: «الأشباه والنظائر»، وهو يقصد أن يسلك بالعربية سبيل الفقه، الذي صنفه المتأخرون فيه من كتب الأشباه والنظائر(٤٦)، ونحن نجده يقارن بين عمل اللغوي والنحوي، وعمل المحدث والفقيه، وذلك فيما أورده عن اللطيف البغدادي في شرح الخطب النباتية: «اعلم أن اللغوي شأنه أن ينقل ما نطقت به العرب ولا يتعداه. أما النحوي فشأنه أن يتصرف فيما ينقله اللغوي ويقيس عليه، ومثالهما المحدث والفقيه؛ فشأن المحدث نقل الحديث برمته ثم إن الفقيه يتلقاه ويتصرف فيه ويبسط فيه علله ويقيس عليه الأشباه الأمثال»(٤٧).

وإذا كان حفظ القرآن الكريم من عمل الدولة وواجبها، فإن العلماء قد تكفلوا به، لأنه من أعمالهم ويدخل في تخصصهم. إنهم حفظوا القرآن الكريم عن الرسول - صلى الله عليه وسلم - وجمعوه وكتبوه ووحدوا نصه وأعربوه وأعجموه، ولم يقفوا عند هذا الحد من الحفظ

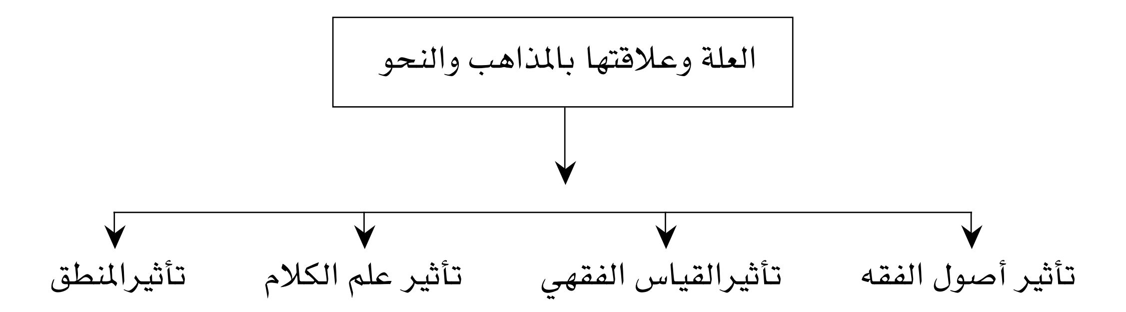
والتوحيد والضبط، بل سعوا إلى دراسته وفقه منهجه؛ لذلك انقسموا طوائف اتجهت كل منها في دراسته اتجاها: **واحدة** ركزت على تصحيح متن القرآن عن طريق الرواية وهم القراء. و**ثانية** درست ما تضمنه من الأحكام؛ وقد قام به الفقهاء. **وثالثة** ركزت على الوجهة اللغوية وراحت تعنى بإعراب نصوصه، معتمدة على رواة اللغة، ثم توسعت في دراسة علل التأليف وعلل الإعراب؛ وهي طائفة النحاة الذين يعرفون أيضا بالدارسين اللغويين(٤٨).

ولما كان أوائل الدارسين النحاة من القراء أو ممن اهتموا بالدراسات القرآنية مثل عبدالله بن أبي إسحاق وعيسى بن عمر الثقفي وأبي عمرو بن العلاء والخليل بن أحمد الفراهيدي من البصرة، وعلي بن حمزة الكسائي ويحيى بن زياد الفراء فإنه إقرار آخر لحقيقة تأثر النحاة بأصول الفقه، باعتبار النحو وليد التفكير في القرآن، لأن هؤلاء لم يفكروا منذ البدء في دراسة علم يبحث عن علل التأليف، ولكنهم توصلوا إلى ذلك بعد أن نضجت الفكرة لديهم وهم يقومون بعملهم القرآني(٤٩). ونحصر جوانب التأثير في موقفين:

الأول - استعارة مصطلحات كثيرة للإعراب من بعض المصطلحات الفقهية مثل الوارد في تفريعات القياس: (قياس الطرد، وقياس الشبه، وقياس العلة)، وما أخذ من الفقه كذلك كاستصحاب الحال، والقياس بإلغاء الفارق والاستحسان وتقسيم الحكم النحوي إلى واجب وممنوع وحسن وقبيح وخلاف الأولى وجائز، وهي الأقسام نفسها المعتمدة في أقسام التكليف الشرعي: الواجب والمحظور والمندوب والمكروه والمباح، وفي تعريفهم لأصول النحو كذلك(٥٠)، وغيرها من المصطلحات التي سنقتصر على بعضها ونبسطه في غير هذا السياق لاحقا، مدركين أن استيفاءه كله والإلمام به جميعا مما لا يسعه هذا المقام البحثي لسعته وتعقده.

والثاني - القياس والتعليل. ولكن الدارسين اختلفوا في نضج فكرة التعليل والقياس عند دارسي النحو الأوائل، لأن بعضهم يرى النحو حتى نهاية ١٥٣هـ، وهي سنة وفاة أبي عمرو بن العلاء تقريبا(٥١)، وهو من نحاة الطبقة الرابعة(٥٢). قلت: يرى بعضهم النحو لم يتجاوز بعد طور التكوين والنشوء، ولكنه يقرّ بأن فكرة التعليل والقياس قد اختمرت بينهم(٥٣)، لأن النحو قبل الخليل بن أحمد كان يدرس في ظل القرآن، ولكنه استقل في عهده عن الدراسات القرآنية وصار يطلب لذاته، من أجل التمكن من أساليب العرب. وهكذا صار لاستنباط القواعد والأسس التي تبنى عليها(٥٤). ونريد أن نذكر بعض المصطلحات(٥٥) التي نقلها النحاة من علماء الأصول - بالدرجة الأولى - من الذين سبق تحديد أصولهم بدءا من القرن الأول الهجري كدليل على هذا التأثر، لأن التأليف في أصول النحو تأخر إلى بداية القرن الرابع الهجري بظهور «أصول النحو الكبير والصغير» لابن السراج، والفصول المبسوطة فيها من ابن جني في كتابه «الخصائص» لتمتد إلى ابن الأنباري في رسالتيه «لمع الأدلة والإغراب في جدل الإعراب»، إلى السيوطي الذي جمع من سابقيه مادة علمية مفيدة تتعلق بهذا الموضوع في

كتابه «الاقتراح في علم أصول النحو». ومن الأمثلة التي أردناها على سبيل التمثيل والتقريب والإثبات نقلا واستعمالا ما يلي:



العلة: في الفقه مقتضى خارجي للفعل. الوصف الذي قبل الحكم علة وسبب لنشوئه نحو قوله تعالى: ﴿**يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ**﴾ [البقرة ٢٢٢] وقوله: ﴿**وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا**﴾ [المائدة: ٣٨] وقوله صلى الله عليه وسلم: «من أحيا أرضا فهي له» فهذه أحكام ذكرت بعد أوصاف كاعتزال النساء عقيب المحيض، وقطع السارق عقيب السرقة، وملك الأرض بعد الإحياء. هذا يفيد أن الوصف الذي قبل الحكم علة وسبب لثبوته: الفاء للتعقيب تفيد تعقيب الحكم الوصف وأنه سببه. والحكم رُتّب على الوصف بصيغة الجزاء كما في قوله تعالى: ﴿**وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا**﴾ [الطلاق:٢]، وذكر الحكم جوابا للسؤال معناه أن السؤال المذكور أو مضمونه علة الجواب كقول الرسول صلى الله عليه وسلم في أعرابي واقع أهله في رمضان: [أعتق رقبة] لأنه في معنى: حيث واقعتَ أهلَك فأعتقْ رقبة[٥٦].

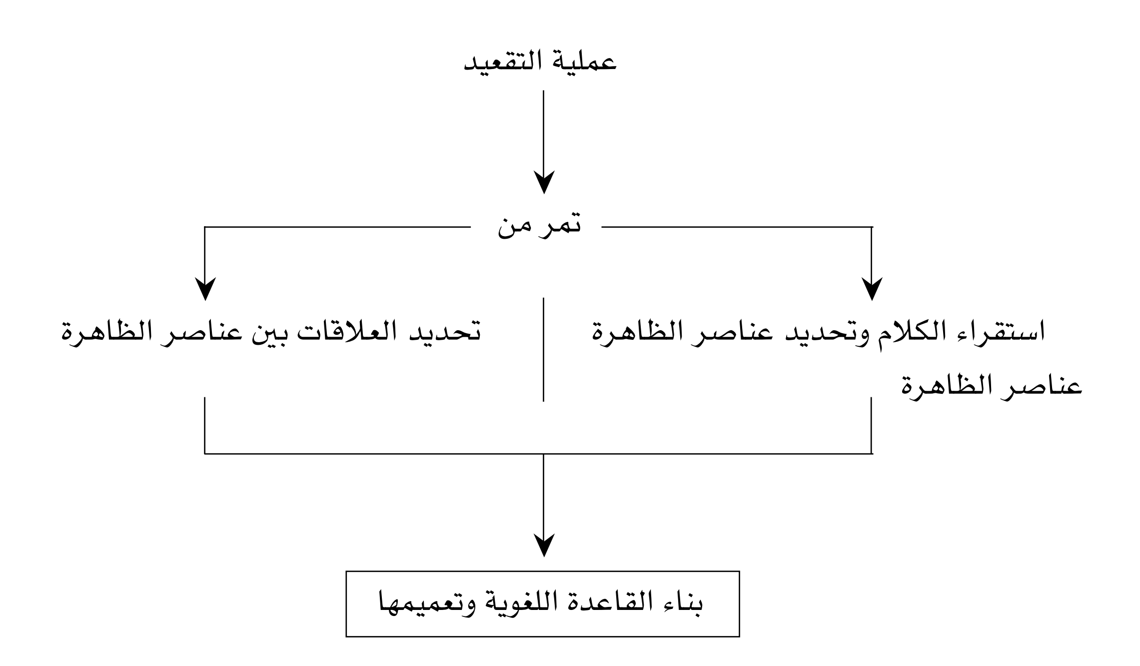
وإذا كان القياس في الفقه أداة في النصوص الدينية، بها يطور العقل الإنساني دلالة هذه النصوص لتوائم متغيرات الزمان والمكان في مجال الأحكام الشرعية، فإنه في النحو أداة تنظيمية تحول الكلام إلى لغة، وتجعل التعدد والتغاير منظما ومرتبا ومؤتلفا، كأن ترجع الفرع أصلا، وتقيس عليه بعد أن قست على الأصل، وهذا مثل قياس الصفة (اسم الفاعل) في العمل على «الفعل»، قال محمد درويش: (الكامل)

الفاتحون عليَّ سطوحَ منازلِي
لم يفتحُوا إلا رعودَ زلازلِي

فاسم الفاعل (الفاتحون) وصف يدل على الفعل ومن قام به؛ لذا اقتضى أثرا إعرابيا في الاسم (سطوح) الفضلة؛ فأنت ترى كيف قيس على الفعل (فتح) في العمل.

لقد تميز طابع التعليل اللغوي عند الخليل وسيبويه - في الكتاب - بالرسوخ والتوظيف الملحوظ المبني على خلفية مؤسسة على تصور شامل للعلة، التي لا يخلو بناؤها عنده من

الإحكام والانسجام المدقق الأهداف والغايات، وهو لم يجانب بها سمة البحث العلمي الأصيل بملاحظة الظواهر اللغوية، فتصنيفها فاستظهار الضوابط الجامعة المطردة ثم صوغ القاعدة:



وهو العالم الموسوعي المتكلم، وهذا يعطي صورة عن مسألة التأثير والتأثر بين مناهج البحث عنده في العلوم، وعند غيره من علماء النحو والفقهاء والمتكلمين الموسوعيين كالمبرد، وابن السراج، والزجاجي، وأبي علي الفارسي، والوراق، وابن جني، والزمخشري، وابن الأنباري أبو البركات، وغيرهم.

غير أن التعليل تميز في البدء بالطابع الفطري، وهو ما نقف عليه في جواب الخليل نفسه حين سئل عن العلل التي يعتل بها أمن العرب أم من اختراعه؟ فرد بأن العرب نطقوا اللغة بسليقتهم وطبعهم وقد حذقوا مواقع كلامهم ومثلت علله في عقولهم، أما هو فاعتل بما عنده أنه علة، فإن أصاب فهو الغاية الملتمسة، وإن تهيأ لغيره علل ارتآها فيما علله من النحو قد تكون أليق؛ فليفعل[٥٧]. واتسم التعليل كذلك بالسمة العقلية التي عكست البيئة الثقافية العربية والإسلامية، ومنا خ التوجه العقلي المعتمد من علماء الأصول في علمي الفقه والكلام من طريق أتباع أبي حنيفة المجتهدين، وهو الواضع في النظر اللغوي التعليلي الاجتهادي عند الخليل في تضاعيف «الكتاب». ومن جاء بعده ممن يعمل رأيه. وقد شمل هذا النزوع مستويات الدرس اللغوي الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية.

وهذا أستاذ الخليل: عيسى بن عمرو الثقفي (ت ١٤٩هـ) يوظف التأويل العقلي في قول العرب «أدخلوا الأولُ فالأولُ»، «الأول فالأول» مرفوعتان بلا عامل يقتضي الرفع، لأن الفعل «دخل» اختص

بالضمير الجمعي؛ لذا لابد من عامل يقتضي هذا الأثر الإعرابي: الرفع. وهكذا يضمّن عيسى بنُ عمرو الفعلَ (ادخلوا) معنى الفعل (فليدخل)، وهذا ما أخبرنا به سيبويه بقوله: «وكان عيسى يقول: ادخلوا الأولُ فالأولُ عليَّ، لأن معناه ليدخل فحمله على المعنى»(٥٨). ونلاحظ جنوحا واضحا إلى التعليل وطلب العلة أو العامل واعتماد التخريج العقلي، الذي يمكن من المناسبة للقوانين والقواعد المطردة، وبمصطلح واضح هو: الحمل على المعنى. ويمكن إبراز مراحل نظره العقلي كما يلي:

- تحديد الظاهرة اللغوية: أدخلوا الأولُ فالأولُ.
- استقراء الكلام أو التصور النظري: إلزامية توافر عامل يرفع (الأولُ فالأولُ).
- تحديد التعليل العقلي: فليدخل الأولُ فالأولُ ليستقيم التركيب المقول مع القاعدة.
- المصطلح الموظف:حمل كذا على معنى كذا.

ولا يتسع المجال للخوض في التفاصيل أكثر بالمستوى الصوتي والصرفي والدلالي لضيق المقام، ولكن العينات المبسوطة نراها محفزة على طلب هذه الظاهرة في شمولها ومدلولاتها لمن رام الاستقصاء بخاصة في الكتاب لسيبويه وكتب الأصول بعامة(٥٩).

الاستحسان:

في الفقه هو: أن يعدل المجتهد عن أن يحكم في المسألة بمثل ما حكم به في نظائرها لوجه أقوى يقتضي العدول عن الأول(٦٠). وقد أثر علم أصول الفقه بهذا المصطلح في علم أصول النحو، وجاء استخدامه من ابن جني الذي خصص له بابا (باب في الاستحسان)(٦١). وهو من أنواع الاستدلال، علته غير مستحكمة، ولكنه نوع من الاتساع والتصرف كتركك الأخف إلى الأثقل من دون ضرورة، كقلب الياء واوا في الفتوى والتقوى من غير علة قوية، لأنهم أرادوا الفرق بين الاسم والصفة، لكنهم لا يوجبون على أنفسهم الفرق بينهما، لأنهما يشتركان في أمور كثيرة نحو: حسَن: حِسَان، وهو كجَبَل وجِبَال وغَفُورٌ وغُفُر مثل عَمُود وعُمُدٌ(٦٢). وهو مختلف فيه حسب ابن الأنباري، فذكر أن بعضهم حده قائلا: «ترك قياس الأصول لدليل، ومنهم من قال: هو تخصيص العلة» فمثال ترك قياس الأصول من ذهب إلى رفع الفعل المضارع لخلوه من العوامل الناصبة والجازمة. ومنهم من رأى ارتفاعه بالزائد في أوله، الذي هو كذلك مخالف لقياس الأصول. لأن الزائد في الفعل المضارع جزء منه، ولما كانت الزوائد الأربع جزءا منه، لأن الأصول تدل على أن العمل لابد أن يكون عير المعمول ولا جزءا منه. وحين حده آخرون بقولهم: «ما يستحسنه الإنسان من غير دليل»، قال ابن الأنباري: «ليس عليه تعويل» (٦٣)، وحدّه الجرجاني علي بن محمد بقوله: «هو ترك القياس والأخذ بما هو أرفق للناس»(٦٤).

المسند:

عند المحدّثين حديث مرفوع من صحابي بسند ظاهره الاتصال، وهو عند علماء الحديث ما اتصل إسناده من راويه إلى منتهاه، وأكثر ما يستعمل فيما جاء عن الرسول صلى الله

عليه وسلم دون ما جاء عن الصحابة وغيرهم. ففيه إذن نسبة. والمسند عنصر لغوي لا يستغني عن المسند إليه، ليس للمتكلم منه بدّ لقول سيبويه: «وهما مما لا يغنى واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدا فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك: عبدالله أخوك: وهذا أخوك» ذكر هذا في باب: «هذا باب المسند والمسند إليه»: بأنهما لا ينفك أحدهما عن الآخر(٦٥)، من حيث النسبة أحدهما إلى الآخر، وضم كل منهما للآخر لتتحقق الفائدة التي يحسن السكوت عليها بين المتكلم والمخاطب؛ لذا إذا كان المسنَد - كما ذهب إليه السيرافي (ت٣٦٨هـ) - هو الحديث فإن المسند إليه هو المحدَّثُ عنه، كقولنا في الحديث الذي يحدّث به عن الرسول صلى الله عليه وسلم: هذا الحديث مسند إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ فالحديث مسند، ورسول الله (مسند إليه. وقد بسط أوجه المسند والمسند إليه في أربعة، ولم يفرق في الوجه الرابع بين منزلة ارتباط المسند بالمسند إليه، وعلاقة المضاف بالمضاف إليه من حيث المضاف هو الأول والمضاف إليه هو الثاني. وبأن معنى الإضافة والإسناد واحد، تدليلا على حاجة كل منهما إلى الآخر؛ فإتيان الأول يعوزه الثاني لأنه به يتمّ (٦٦). ووظفه ابن الأنباري كما أشرنا قبل وطبقه في الأمثلة النحوية واللغوية في فصل «الاعتراض على الاستدلال بالنقل» الذي يقع بالاعتراض على الإسناد بالمطالبة بإثباته، وذلك بإسناده أو إحالته على الكتب المعتمدة من علماء اللغة. وكذلك في الفصل الثاني عشر من كتابه: الإغراب في جدل الإعراب «في ترجيح الأدلة» واصفا لا معرفا أو حادا (٦٧). وقد تعارف النحاة على تسمية الحكم الذي يراد إسناده إلى المحكوم عليه مسندا؛ فالمسند في الجملة الفعلية ما كان دالا على التجدد، أي أن يكون فعلا. أما المسند في الاسمية فالدال على الثبات والدوام بالنسبة إلى المسند إليه، أي أن يكون اسما(٦٨). وهذا يحيلنا إلى مصطلح آخر يرتبط بالمسند هو:

الإسناد:

عند علماء الحديث: قول المحدث حدثنا فلان عن فلان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو من مصطلحات علم الحديث التي استعملها علماء أصول النحو كابن الأنباري، مثلما ذكرنا قبل قليل وظف رصيده الفقهي والكلامي في مسائل الدرس اللغوي بأصول النحو مستخدما مثلا هذا المصطلح المعروف بالأصالة لدى المحدثين في وجوه الاعتراض على الإسناد، وكذلك في «ترجيح الأدلة» دون أن يحد لنا هذا المصطلح(٦٩).

الشاهد:

قول عربي لقائل يوثق بعربيته، يورد للاحتجاج والاستدلال به على رأي أو قول. وقد اعتمد بوفرة في كتب النحو موزعا بين القرآن الكريم والقراءات والشعر العربي والحديث الشريف والأقوال السائرة، هو يختلف عن المثل لأن الأخير للتمثيل به على قاعدة نحوية أو على حقيقة

عالم الفكر
العدد 1 المجلد 36 يوليو - سبتمبر 2007

هذه القاعدة، وليس للتدليل على صحتها والبرهنة على سلامتها؛ لذا قال ابن يعيش عند الاستشهاد بالبيت:

قَدَرٌ أَحَلَّكَ ذَا المَجَازِ وَقَدْ أَرَى
وَأَبِيّ مَالَكَ ذُو المَجَازِ بِدَارِ [٧٠]

«والشاهد فيه قوله: وأبي بياء مدغمة على إعادة اللام المحذوفة. ولا حجة في ذلك لاحتمال أن يكون أراد جمع السلامة؛ لأنهم يقولون: أب أبون، وأخ أخون كما قال:

فَلَمَّا تَبَيَّنَّ أَصْوَاتَنَا
بَكَيْنَ وَفَدَّيْنَنَا بِالأَبِينَا [٧١]

النسخ:

أخذه النحاة من علماء أصول الفقه، وهو مستمد من القرآن الكريم: ﴿**مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا**﴾ [البقرة: ١٠٦]، وهو في اللغة يدور عند اللغويين بين عدة معان: النقل والإبطال والإزالة. نقله النحاة عنهم لأنهم رأوا تطابقا في المعنيين الفقهي والنحوي، وقد عرفه علماء الأصول شرعا بقولهم: «الخطاب الدال على ارتفاع حكم ثابت بخطاب متقدم مع تراخيه عنه» [٧٢]، أو «رفع حكم شرعي بدليل شرعي متأخر» [٧٣]، وروي أن المسلمين كانوا أول أمرهم يتوجهون في صلاتهم إلى بيت المقدس، ثم أمروا بالتوجه إلى المسجد الحرام [٧٤] قال عز وجل: ﴿**وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَى عَقِبَيْهِ**﴾[البقرة: ١٤٣]، ثم قال سبحانه: ﴿**قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُمَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ**﴾ [البقرة: ١٤٤]. أخذ النحاة - إذن - مصطلح النسخ وأطلقوه على ما يغير الحركة الإعرابية في أركان الإسناد في الجملة الاسمية مثلا فسموا «كان وأخواتها، وإن وأخواتها» نواسخ؛ فحكم المبتدأ كما ترى في جملة «العلمُ نافع» الرفع، ولكن بدخول «إنّ» أو إحدى أخواتها غيّر هذا الحكم الأول ونسخه، لأنه عنصر لغوي اقتضي في الاستعمال المطرد عند العربي نصب المسند إليه وإبقاء المسند على أصله، ومنه يكون تحليل الجملة:

إنّ: حرف مشبه بالفعل للتوكيد.

العلمَ: مبتدأ أخذ الفتحة اقتضاء لـ إنّ وهو مسند إليه.

نافعٌ: خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة. وهو مسند.

وبدخول العنصر اللغوي «كان» المشير إلى الزمن الماضي في التركيب: «كان الأمنُ شائعا» ترتب عليه نسخ حكم الخبر (المسند)، ومنه يكون تحليل الجملة:

كان: عنصر إشارة إلى الزمن.

الأمنُ: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة وهو «مسند إليه مرفوع».

شائعا: خبر أخذ الفتحة لاقتضاء كان ذلك، وهو «مسند أخذ الفتحة». قياسا على ما جاء في الاستعمال العربي.

التعليق:

أخذ النحاة هذا المعنى الاصطلاحي في باب أفعال القلوب، فالعامل يكون موجـــودا لكنـه لا يؤثر في معموله كالذي يبطل عمل ظن وأخواتها في اللفظ دون التقدير، لاعتراض ما له صدر الكلام بينهما وبين معموليها، مثل «علمتُ لَسَليمٌ فاضل» «فكان النصب من حق «سليم فاضل»، لكن العامل ملغى في اللفظ عامل في المحل، فهو عامل لا عامل بين بين، وهو مأخوذ من الفقه، أخذه الفقهاء من قوله تعالى : ﴿فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ﴾ [النساء: ١٢٩].

الكناية: عند نحاة الكوفة؛ فالمكنيات عندهم مرادفة للضمائر. قال ابن يعيش: لا فرق بين المضمر والمكني؛ فهما من قبيل الأسماء المترادفة، فمعناهما واحد وإن اختلفا من جهة اللفظ، والمضمرات نوع من المكنيات عند البصريين (٧٥). أخذه النحاة من الفقهاء الذين استعملوه في الفقه مقابل الصريح الذي ينكشف المراد منه في نفسه لفظا مستعملا، فقولك: زيدا شكرتُه:

زيدا: منصوب بالفعل المتأخر عند الكسائي والفراء والفعل المذكور متعد إلى زيد وإلى ضميره لأن الضمير في المعنى هو الظاهر. فلا يغـــير تقديم المفعـــول لغرض بلاغي شيـــئا فـ «زيدا» هو المفعول، وليس الضمير المتصل بالفعل إلا كناية عنه وإشارة إليه لا غير (٧٦).

استصحاب الحال:

مصطلح فقهي هو: «أن يكون الحكم ثابتا في حالة من الحالات ثم تتغير الحالة فيستصحب الإنسان ذاك الحكم بعينه مع الحالة المتغيرة، ويقول من ادعى تغير الحكم فعليه إقامة الدليل»(٧٧) وقيل: «ما ثبت في الزمن الماضي فالأصل بقاؤه في الزمن المستقبل، مأخوذ من المصاحبة، وهو بقاء ذلك لأمر ما، ما لم يوجد ما يغيره؛ فيقال: الحكم الفلاني قد كان فيما مضى، ولم يظن عدمه فهو مظنون البقاء، قال الخوارزمي: هو آخر مدار الفتوى، فإن المفتي، إذا سئل عن حادثة يطلب حكمها من الكتاب ثم في القياس فإن لم يجده فيأخذ حكمها من استصحاب الحال في النفي لإثبات، فإن كان التردد في زواله فالأصل بقاؤه وإن كان التردد في ثبوته فالأصل عدم ثبوته» (٧٨). استخدمه ابن جني فأشار إلى مفهومه لا غير في «باب قي إقرار الألفاظ على أوضاعها الأُوَل، ما لم يدع داع إلى الترك والتحول»، وضرب لذلك مثلا بـ «أو» التي هي لأحد شيئين في الأصل أين كانت وكيف تصرفت. ولكن الفراء نقلها عن هذا الأصل وذكر أنها قد تدل على معنى «بل» مستندا إلى قول ذي الرمة:

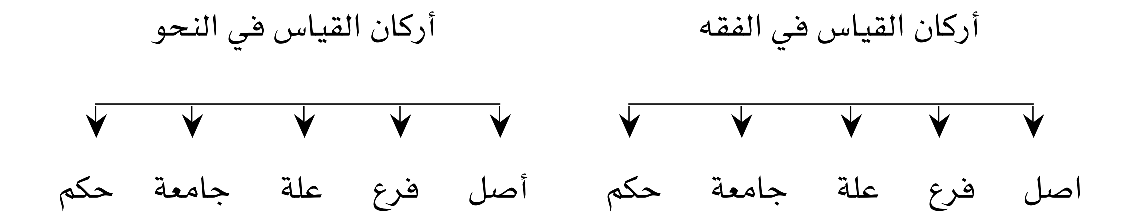
بَدَتْ مِثلَ قَرْنِ الشَمْسِ في رونقِ الضُحى

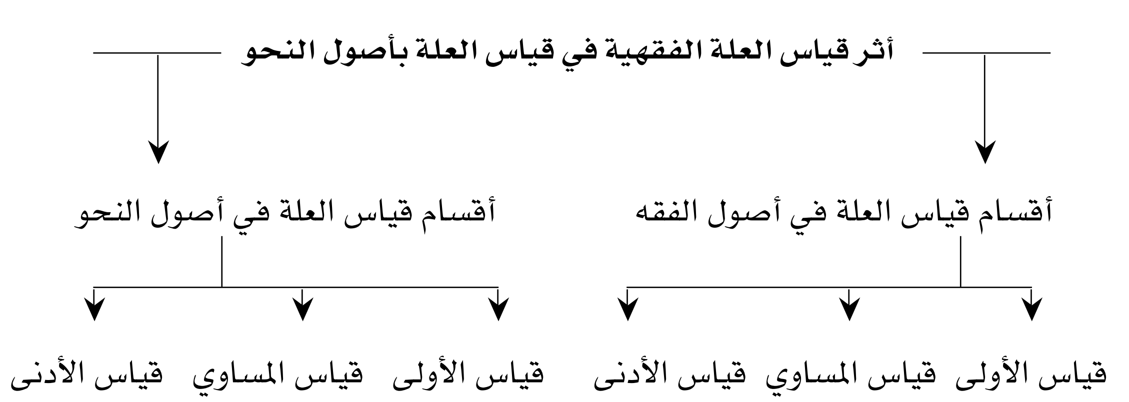
وصورتها أو أنت في العينِ أملحُ

قال: معناه: بل أنت في العين أملح[٧٩]. ثم استخدمه ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ) استخداما اصطلاحيا فعرفه بقوله: «المراد به استصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب، واستصحاب حال الأصل في الأفعال، وهو البناء حتى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء، ويوجد في الأفعال ما يوجب الإعراب»، ثم يقول: «وما يوجب البناء في الأسماء هو شبه الحرف أو تضمن معنى الحرف فشبه الحرف في نحو «الذي» وتضمن معنى الحرف في نحو «كيف»، وما يوجب الإعراب من الأفعال هو مضارعة الاسم في نحو «يذهب ويكتب ويركب في الأسماء»[٨٠]. والواقع أنه استمده من ثقافته الفقهية، وبالتالي أخذه من أصول الفقه، كما بينا صنيعه في مصطلح الإسناد قبل اتصال العلوم بعضها ببعض، ومن ثم تتبادل التأثير والتأثر؛ لأن المصطلح المذكور كان مستعملا في أصول الفقه بزمن سابق بالمعنى المذكور في حده، لاستخدامه كمفهوم عند ابن جني، وكمصطلح محدد عنده. ولسنا بصدد ذكر المصطلحات ذات الصلة بمنهج أصول الفقه، لأنه يمكن الرجوع إليها في المؤلفات الخاصة بها، لذا نتعرض للعنصر الثاني من تأثير أصول الفقه في مناهج التعليل النحوي، وهو القياس وطرق التعليل.

القياس:

لغة من القوس، وهي الذراع ومنه قوله تعالى: ﴿**قابَ قوْسَيْنِ أو أدنى**﴾[النجم: ٩] أي قدر ذراعين أو أقل. هكذا قال المفسرون، ومنها القوس المعروفة وكذلك القياس، والفعل واوي (قاس يقوس قوسا). ويأتي (قاس يقيس قيسا الشيء) إذا أقدره على مثله [٨١]؛ فقاس في الأصل «ذرع»، لأن القياس الطبيعي بالذراع، وهو عند علماء الأصول «حمل الفرع على الأصل إذا اتفقا على علة الحكم، ومتى حصل الاتفاق في العلة لم يؤثر افتراقهما في غيرها، كما إذا اتفق شيئان في العقليات في علة الحكم وجب الجمع بينهما، وإن افترقا في كثير من الأشياء» [٨٢]. وقيل «بيان حكم أمر غير منصوص على حكمه بإلحاقه بأمر معلوم حكمه بالنص في الكتاب أو في السنة» ويعرف بأنه «إلحاق أمر غير منصوص على حكمه لاشتراك في علة الحكم» [٨٣].





ولقد ضرب ابن الأنباري لذلك مثلا: «وذلك مثل أن تركب قياسا في الدلالة على رفع ما لم يسم فاعله فتقول: اسم أسند إليه الفعل مقدما عليه؛ فوجب أن يكون مرفوعا قياسا على الفاعل؛ فالأصل: هو الفاعل والفرع: هو ما لم يسم فاعله.والحكم: هو الرفع، والعلة الجامعة: هي الإسناد. والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل، وإنما أجري على الفرع الذي هو ما لم يسم فاعله بالعلة الجامعة التي هي الإسناد» (٨٤).

تلك - إذن - العلة القياسية، وقد قال فيها الزجاجي: إن يقال لمن قال: نصبت زيدا بإن في قوله: إن زيدا قائم: ولِمَ وجب أن تنصب «إنّ» الاسمَ؟ فالجواب في ذلك أن يقول: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى المفعول فحملت عليه فأعملت إعماله لما ضارعته فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظا، والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظا، فهي تشبه من الأفعال ما قدم مفعوله على فاعله نحو: ضرب أخاك محمد وما أشبه ذلك (٨٥).

وإذا كان النحاة قد أخذوا قياس العلة من علماء الأصول، بدليل ما سبق فإن تأثّر النحويين في هذا الأمر امتدّ إلى أقسام قياس العلة ونحن نجدها ثلاثة عند علماء الأصول هي:

١ - **قياس الأولى**: كأن يكون المعنى الذي شرع لأجله وهو العلة في الفرع أقوى من الأصل كقول الرسول صلى الله عليه وسلم «إنّ الله حرّم من المؤمن دمه وأن يظنّ به إلا خيرا». يفهم منه حكم عدم قول المكلف في المؤمن غير الخير، فإنه إذا كان لا يُظن بالمؤمن إلا خير فأولى ألا يقال فيه إلا خير(٨٦).

٢ - **قياس المساوي**: وهو أن يتحقق الوصف الذي اعتبر علة للحكم في الفرع بقدر ما يتحقق في الأصل كتحريم النبيذ المسكر بالقياس على الخمر(٨٧).

٣ - **قياس الأدنى**: وهو أن يكون تحقق العلة في الفرع أقل وضوحا من تحقيقها في الأصل كالسكْر الذي يتحقق في بعض النبيذ، فإنه ليس في قوة وضوح الإسكار في الخمر. ولا يمنع ذلك استقامة التعليل لأن المنصوص عليه يكون دائما أوضح في الدلالة على العلة وهذا يوجب أن يكون تحققها أوضح(٨٨).

وهكذا فقد قسم النحاة بدورهم قياس العلة التقسيم السابق نفسه، وهو ما يظهر في تعريفهم له: «أن يحمل الفرع على الأصل بالعلة التي علق عليه الحكم في الأصل نحو ما بينا من حمل ما لم يسمّ فاعله على الفاعل بعلة الإسناد»(٨٩). وقياس العلة عند النحاة ثلاثة أقسام، كذلك تطابق ما ذكره علماء الأصول آنفا وهي:

أ - **قياس الأولى**: وهو الذي تكون فيه العلة في الفرع أقوى منها في الأصل، وقد أجاز صاحب الكافية في هذا بأن يقال في «اُغْضُضْنَ غُضْنَ» قياسا على قول العرب في «اُقْرُرْنَ قُرْنَ» بحذف أحد المثلين طلبا للتخفيف، لكن فك المضموم أثقل من فك المكسور في «اقررْن» وإذا فرّ من فكّ المكسور إلى الحذف ابتغاء التخفيف فإن فعل ذلك بالمضموم أولى بالجواز(٩٠)، فقياس الأولى هو حمل الأصل على الفرع، مثل إعلال المصدر لإعلال فعله وتصحيحه لصحته نحو: قُمْتُ قِياما وقَاوَمْتُ قَوَاما (٩١). ويمكن أن نقف على نموذج آخر لهذا النوع من القياس في تعليل ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) عند رده على من منع أن تكون «السين» بعض «سوف» لاختلاف مدة التسويف بهما، إذ هي في سوف أطول وكل منهما أصل برأسه. لكن ابن مالك ردّ هذا بالقياس والسماع: فبالنسبة إلى القياس الماضي والمستقبل متقابلان فإذا كان لا يقصد بالماضي إلا مطلق المضي، من دون تعرض لقرب المضي فينبغي ألا يقصد بالمستقبل إلا مطلق الاستقبال، من دون تعرض لقرب الزمان وبعده وذلك لإجراء المتقابلين على طريقة واحدة، والقول بتطابق سيفعل وسوف يفعل تصحيحا لذلك فإن المصير إليه أولى، وهو القياس. أما السماع فيذكر للعرب تعبيرها بـ «سيفعل وسوف يفعل» عن المعنى الواحد الواقع في وقت واحد؛ لذا صح توافقهما وعدم تخالفهما، ويؤسس هذا الرأي على ما ورد في هذا من القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿**وَسوفَ يُؤْتِي الْلهُ المؤمنينَ أجرا عظيما**﴾ [النساء: ١٤٦] وقوله سبحانه: ﴿**فَأمّا الّذِين آمَنُوا بالله وَاعْتَصَمُوا به فَسيُدخلُهم فِي رَحْمَة منه وفَضْل**﴾ النسا:١٧٥] وقوله تعالى: ﴿**كلاّ سيَعلَمُون**﴾ [النبأ: ٤ و٥] وقوله تعالى: ﴿**كلاّ سَوفَ يَعلَمُون**﴾ [التكاثر ٣ و٤]، ومن الشعر العربي ولكن ببيت غير منسوب إلى قائله:

وَمَا حَالَةٌ إلاّ سَيُصرَفُ حَالُهَا
إلى حَالَةٍ أُخْرَى وَسَوفَ تَزُولُ

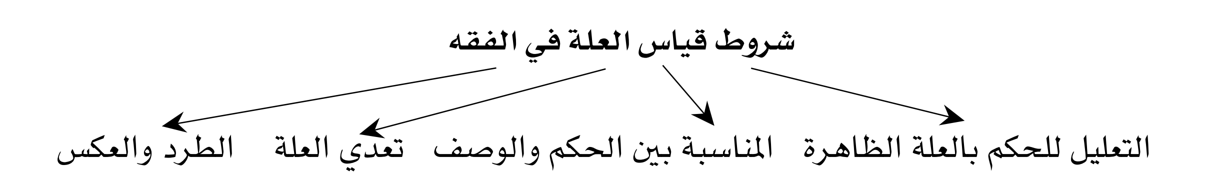
وهذا يدل على توافق سيفعل وسوف يفعل في الدلالة على مطلق الزمن المستقبل بغير تفاوت في قرب وبعد، لكن سيفعل أخف؛ لذا كان استعمالها أكثر (٩٢).

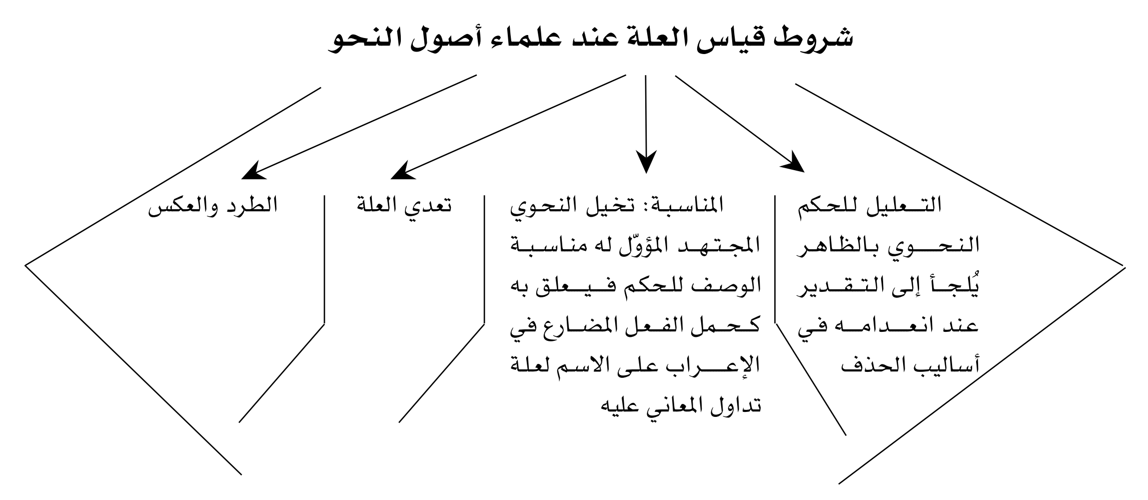
ب - قياس المساوي: وهو الذي تكون العلة فيه في الفرع والأصل سواء، أي حمل نظير على نظير كما ذكره السيوطي (٩٣)، والنظير عنده إما في التعجب لأنه يشبه فعل الأمر في اللفظ، ومثل إدغام الحرف في مقاربه في المخرج، وكبناء «حَذَام» على الكسر تشبيها له «بدَرَاكِ وتَرَاكِ» أما النظير في المعنى فمثل جواز «غيرُ قائمٍ الزيدان» حملا على «ما قام الزيدان»، لأنه

في معناه. أما ما يكون فيهما معا فإنه مثل منعهم أن يرفع أفعل التفضيل الظاهر لشبهه بأفعل في التعجب وزنا وأصلا وإفادة للمبالغة(٩٤).

جـ - قياس الأدنى: وهو أن تكون العلة في الفرع أضعف منها في الأصل، أي حمل الفرع على الأصل. قال ابن جني: «واعلم أن العرب تؤثر من التجانس والتشابه وحمل الفرع على الأصل ما إذا تأملته عرفت منه قوة عنايتها بهذا الشأن، وأنه منها على أقوى بال ألا ترى أنهم لما أعربوا بالحرف في التثنية والجمع الذي حده فأعطوا الرفع في التثنية الألف، والرفع في الجمع الواو، وبقي النصب لا حرف له فيماز به جذبوه إلى الجر فحملوه عليه من دون الرفع لتلك الأسباب المعروفة هناك» (٩٥).

وتعد العلة من أركان القياس السابقة الأهم عند علماء الأصول، وما دام النحاة قد تأثروا بهم فإنهم درسوا هذا الركن بتركيز ووضعوا لها شروطا على نحو ما قام به هؤلاء العلماء منها(٩٦).





١ - يعلل النحويون للأحكام الإعرابية بعلل ظاهرة، ولا يرضون بالرفع أو النصب وغيرهما ما لم تكن هنالك علة ظاهرة، وانعدام العلة الظاهرة هو السبب لديهم في تقدير الحذف في الأساليب الإعرابية ففي قوله تعالى: ﴿مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾[النحل:٤٠]، فلما كانت العلة

الظاهرة منعدمة في نصب «خيرا» قدروا لها فعلا محذوفا تقديره: أنزل خيرا؛ فإسناد هذه الأفعال هو العلة التي يجب أن تكون ظاهرة. ولا بأس أن نشير هنا إلى أن تحليلات «نعوم تشومسكي»[٩٧] كلها من هذا النوع؛ فالحذف على ضوء تحليلاته: «يعني أي نقص في الجملة النواة التوليدية الاسمية أو الفعلية لغرض في المعنى، وتبقى الجملة تحمل معنى يحسن السكوت عليه، وتحمل اسمها الذي كان لها قبل أن يجري عليها التحويل؛ فإن سأل أحدهم قائلا: من حضر؟ وأجيب: خالد؛ فإن كلمة «خالد» في سياقها تحمل معنى يحسن السكوت عليه؛ فهي جملة، ولكنها جملة حُذِفَ ركن من أركانها وهو «حضر»؛ فهي جملة تحويلية القصد من التحويل فيها هو الإيجاز، والإيجاز تهتم به اللغة العربية وتسعى إلى تحقيقه، وهو عنصر من عناصر بلاغة المتكلم» [٩٨]. وهنا يمكن القول: إن من يقارن بين الأسس التي بنى عليها هذا العالم الأمريكي منهجه التوليدي التحويلي، وبين القواعد النحوية التي أسس عليها العلماء العرب يكتشف أن علم النحو العربي لم يكن بعيدا عن أسس هذا الطرح الفكري اللغوي خصوصا عند عبدالقاهر الجرجاني الذي سبق «تشومسكي» في التطرق إلى مفهوم العميق من عناصر الجملة وغير العميق، وتحديد الفرق بينهما حين ميز بين النظم والترتيب والبناء والتطبيق فقرّر أن النظم للمعاني في النفس: «اللفظ تَبَع للمعنى في النظم، وأن الكلم تترتّب في النطق بسبب ترتّب معانيها في النفس...»[٩٩]، وهي البنية العميقة عند «تشومسكي»[١٠٠]، أوالتركيب المستتر المخبأ للكلام، وقد جرى استعماله في التحليل النحوي العربي بالبنية المقدرة. أما البناء فهو البنية السطحية التي تحصل بعد التركيب بواسطة الكلمات، بينما يمثل التعليق المستوى الدلالي من هذه الكلمات في إطار السياق طبعا. فعبدالقاهر الجرجاني - إذن - فسّر اللغة وقواعدها تفسيرا عقليا، أو قل لم يكن ذلك ليبعد عن إدراكه وفهمه، وكانت غايته في الدراسة والتحليل هي القواعد من خلال النظم في إطار المعاني وترتّبها حسب ترتيب المعاني في النفس مع اعتبار حال المنظوم بعضه مع بعض. وقد نبّه إلى أنه ليس المقصود من هذا النظم، الذي معناه ضم الشيء إلى الشيء كيفما جاء واتفق. وهو ما كان في منهج اللغوي الأمريكي المذكور، الذي انتقد البنيوية ورجع إلى النحو التقليدي الذي رآه يقدم صورة أكثر عمقا عن طبيعة اللغة، فسعى في خضم ذلك إلى تحديد صيغ القواعد اللغوية التي تمثل أو تعكس ذلك النظام الذهني فيها من خلال شرحها وتعليلها ووصفها.

لقد كان شرط ثبوت العلة الظاهرة عند النحاة - إذن - على غرار منهج الفقهاء: يجب أن تكون لديهم وصفا ظاهرا وأمرا يجري عليه الإثبات؛ فثبوت النسب يستوجب علة ظاهرة، وهي قيام فراش الزوجية وكلاهما أمر ظاهر.

٢ - **المناسبة**: إذا كان علماء الأصول يشترطون أن تكون مناسبة بين الحكم والوصف الذي اعتبر علة، فالقتل علة لمنع الميراث.

وأساس الميراث صلة بين الوارث والمورث، والقتل يقطع هذه الصلة، والنحويون اختلفوا في المناسبة التي تسمى أيضا الإخالة، لأنه يخال أو يظن بها أن الوصف علة، وقياسها قياس علة، حمل الفرع على الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل، وذلك مثل حمل الفعل المضارع على الاسم في الإعراب لعلة تداول المعاني عليه (١٠١).

٣ - **التعدي**: وهو أن تتعدى العلة ولا تكون مقصورة على موضع الحكم (١٠٢)، فالسفر يرخص فيه الإفطار والقضاء بأيام أخر، وهذا لا يصح أن يكون علة لعدم أداء الصلاة لأن الوصف مقصور على الموضع الذي يعلل له، لكن ما استوفى شروط الوصف كالإسكار، الذي هو وصف يتعدى ويوجد في أشياء كثيرة، فإن التحريم لا يظل مقصورا على شيء واحد بل يتعدى إلى كل الأشياء التي اشتملت على شروط الإسكار.

ولما كان تعدي العلة أساسا في القياس عقد له ابن جني بابا خاصا عنوانه «باب في أن العلة إذا لم تتعد لم تصح»، ومما ذكره فيه «من ذلك قول من علل لبناء كم ومن وما وإذ ونحو ذلك، بأن هذه الأسماء لما كانت على حرفين شابهت بذلك ما جاء من الحروف على حرفين، نحو هل وبل وقد، فلما شابهت الحروف من هذا الموضع وجب بناؤها، كما أن الحروف مبنية، وهذه علة غير متعدية، وذلك أنه كان يجب على هذا أن يبنى ما كان من الأسماء أيضا على حرفين نحو: يد وأخ وأب وفم وحم وهن ونحو ذلك» (١٠٣).

٤ - **الطرد والعكس**: وذلك بأن تكون العلة مطردة منعكسة، إن وجدت وجد معلولها، وإن انتفت انتفى هذا المعلول، فتحريم الخمر يعلل بالإسكار، وهو علة مطردة كلما وجد في شيء ترتب عليه التحريم والنصاب في الزكاة كلما ملك وحال عليه الحول، وهو علة وجوب الزكاة، وهي علة مطردة، لكنها تنعكس بانتفاء النصاب، وذلك معناه انتفاء وجوبها، وهذه هي العلة المنعكسة(١٠٤).

ولقد كان اختلاف النحاة في ذلك تابعا لاختلاف علماء الأصول، لذا فالعلة قد تكون موجودة عند الفقهاء، من دون وجود الحكم، وهو الذي سموه تخصيص العلة (١٠٥)، أي تبقى العلة علة؛ بيد أنها تخصص بأحوال معينة لا يصح القياس عليها في غير هذه الأحوال. لكن بعضهم فسر العلة وناقضها كالتعليل للربا بالطعم في بيع الرطب بالتمر، والعنب بالزبيب ففيها الطعم. والتعارض فيها مع جهل التماثل ليس بحرام في مقدار معين مبين في الفروع إذا وجدت العلة تخلف الحكم(١٠٦).

أما النحاة فقد جوّز بعضهم تخصيص العلة، كابن جني، ولم ير بعضهم تخصيصا فيها كابن الأنباري. قال الأول: «واعلم أن معلوم مذهب أصحابنا ومتصرف أقوالهم مبني على جواز تخصيص العلل، وذلك أنها وإن تقدمت علل الفقه فإنها أو أكثرها إنما تجري مجرى التخفيف والفرق، ولو تكلف متكلف نقضها لكان ذلك ممكنا - وإن كان على غير قياس ومستثقلا» (١٠٧)

ثم استدل على قوله بشاهد إعرابي «وكذلك لو نصبت الفاعل ورفعت المفعول أو ألغيت العوامل: من الجوار والنواصب والجوازم لكُنْت مقتدرا على النطق بذلك وإن نفى القياس تلك الحال» (١٠٨)، أي أننا نقدر على نطق الفاعل والمفعول غير معربين ومن دون الحكم الذي أوجبته لهما العلة فتكون العلة حينئذ موجودة من دون حكم، وهذا تخصيص العلة.

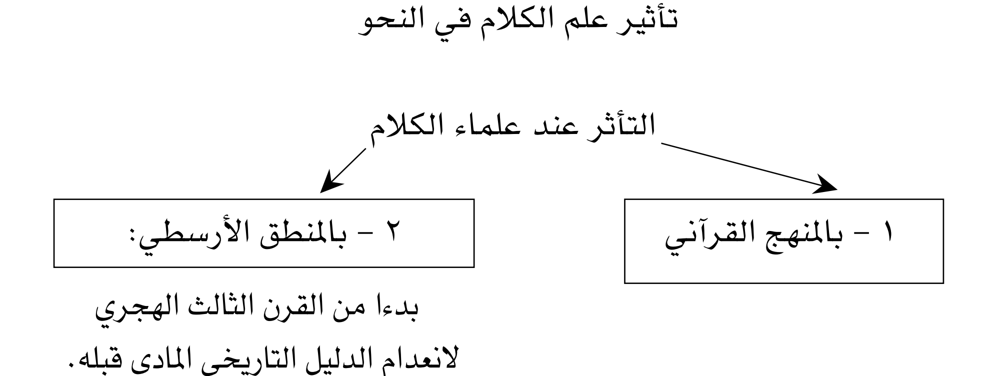
أما ابن الأنباري فيرفض تخصيصها لكونه يرى أنه لابد من وجود الحكم عند وجودها في كل حالة، فما دام الإسناد موجودا، فإنه يلزم أن يرفع كل ما أسند إليه لوجود علة الإسناد. وهكذا مع نصب المفعول لوجود علة وقوع الفعل عليه يقول: «الأكثرون على أن الطرد شرط في العلة، وذلك أن يوجد الحكم عند وجودها في كل موضع كرفع ما أسند إليه الفعل في كل موضع لوجود علة الإسناد، ونصب كل مفعول وقع فضلة لوجود علة وقوع الفعل عليه وإنما كان «الطرد» شرطا في «العلة» لأن العلة النحوية كالعلة العقلية، والعلة العقلية لا تكون إلا مطردة ولا يجوز أن يدخلها التخصيص، فكذلك العلة النحوية»(١٠٩).

ب - تأثير علم الكلام:

إن تأثر النحو بعلم الكلام (١١٠) يقودنا إلى التساؤل: ممّ استمد الكلاميون أسس منهجهم في البحث وأسس براهينهم؟ الجواب عن هذا السؤال ييسر لنا علاقة هذا العلم بالنحو - فيما بعد - حينما قصد بالدراسة قصدا وأسس منهجه الخاص، بل ولربما قبل ذلك أيضا ولعل إجابتنا عن هذا التساؤل لا تخرج عن إصابة الغاية حين نقول مرجحين: إن علماء الكلام استمدوا أسس مدرستهم في البحث والبرهنة من القرآن الكريم لاعتبارات منها:

أولها: اشتمال القرآن الكريم على الجدل الديني كالذي دار بين الرسول - صلى الله عليه وسلم - وبين أصحاب الملل الأخرى.

ثانيها: انتشار الإسلام في بيئة نضجت فيها المدارس الفلسفية وأحكمت فيها النظريات العقلية التي أخذ بعضهم فيها بآراء أفلاطون وبعضهم اتبع آراء أرسطو وغيرهم نزع منزع الدهريين (١١١) والسوفسطائيين (١١٢) والرواقيين (١١٣)، وبعضهم استعاض عن ذلك بقوانين وضعية بدل الشرائع السماوية، مثل بابل وأثينا وروما.



إن الإسلام دين العالمين قد أباح لأتباع هذه التيارات الدفاع عن مبادئها، وهذا يدل على أن الفكر البشري آنذاك لم يكن على فطرته عند مجيء الوحي، وهو ما يجعلنا نضع العرب يومئذ في إطارهم الحقيقي، ولا نتصور عزلتهم عن تلك التيارات والاتجاهات.

ثالثها: مستويات الإعجاز في القرآن الكريم لا تُتصور إلا موجهة إلى قوم يدركون ويفقهون، فإذا كانوا قد برعوا في اللغة فإنها وعاء الفكر، وهو أمر يجعلنا نتساءل عن درجة مستواهم الفكري بالمقارنة مع مستوى هذا الخطاب في القرآن الكريم.

رابعا: لقد جادل القرآن الفرق المختلفة للإسلام في مواضيع كالحرية واختيار الإنسان للحكم على أفعاله وكقدرة العقل على إدراك الحقيقة. وهي مواضيع صارت كلها فيما بعد محل نقاش المذاهب الكلامية.

خامسها: أشار القرآن الكريم إلى عدم جدة مواضيع الجدل إذ ما حدث من ذي قبل: بين نوح وقومه وإبراهيم وآله وموسى وفرعون وغيرهم من الرسل بكيفية تعكس الصراع الدائم بين الإيمان والكفر.

فهذه المعطيات تبين تأثر الكلاميين، كقراء بالدرجة الأولى، بما جاء في القرآن الكريم، وكفقهاء سخروا جهدهم كله لفهمه بعقولهم والاحتجاج على خصومه على هذا الأساس أيضا. بيد أن ذلك لا يمنع الاتصال بالآخرين، لكنه اتصال يظل يفتقر إلى الدليل المادي من ناحية تأثر الكلاميين فيه بغيرهم، وإن كان ذلك غير معدم، وإنما بقي ينمو مع الزمن في إطار تلاقح الأفكار بالطبيعة بين الأمم إلى أن بلغ أَوْجَهُ في القرن الرابع الهجري، بعد أن ترجمت كتب المنطق لأرسطو [١١٤] على يد حنين بن إسحاق.

ج - علاقة العلة بالقياس:

إن لم نكن شرحنا معنى العلة فقد أومأنا إليها، وهي عند أرسطو علة فاعلية: يجاب بها عمن فعل الشيء؟ وعلة غائية: يجاب بها عن السؤال: لم كان الشيء؟ وعلة مادية: يجاب بها عن سؤال: ما الشيء؟ وعلة صورية: يجاب بها عن كيف؟ [١١٥]، وهي كما ترى مباحث منطقية له في المنطق، جمع فيها علل الوجود في أربع علل: مادية وفاعلية وصورية وغائية.

أما عند النحويين فهي الوصف الذي يكون مظنة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم [١١٦].

لقد كان القياس في اللغة العربية متأصلا، لأن العرب عرفوه قبل وضع مبادئ النحو، ولما كان فكرة ترتبط بالتفكير والعقل فهو جزء من قوانين العقل، عمل به عبدالله بن أبي إسحاق وأبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤ هـ)، ولما وصل عهد الخليل بن أحمد عده الغاية في استخراج مسائل النحو، واعتمد تلميذه سيبويه القياس والتحليل في تأصيل القواعد، وهو ما يبدو في أبواب الكتاب.

إن أركان القياس أربعة:[١١٧]

١ - الأصل: وهو المقيس عليه

٢ - الفرع: وهو المقيس

٣ - العلة الجامعة بين الأصل والفرع.

٤ - الحكم.

قال ابن الأنباري مستشهدا: «وذلك مثل أن تركب قياسا في الدلالة على رفع ما لم يسم فاعله فتقول: «اسم أسند الفعل إليه مقدما عليه، فوجب أن يكون مرفوعا قياسا على الفاعل»، فالأصل هو الفاعل، والفرع هو ما لم يسم فاعل، والعلة الجامعة هي الإسناد والحكم هو الرفع» [١١٨].

ولكنه عند النحاة «تقدير الفرع بحكم الأصل» أو «حمل فرع على أصل بعلة» تعلق عليها الحكم في الأصل كحمل ما لم يسم فاعله على الفاعل بعلة الإسناد، يسمى هذا عند النحاة قياس العلة وقد قسموه إلى ثلاثة أقسام [١١٩] أشرنا إليها قبل: قياس الأولى - وقياس المساوي - وقياس الأدنى[١٢٠].

ومن أنواع القياس ذي الصلة بالعلة [١٢١]:

أ - **قياس الشبه**: الذي يحمل فيه الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل، كأن يدل على إعراب الفعل المضارع بأنه يتخصص بعد شيوعه، فكان ذلك علة شبه جعلته يكون معربا كالاسم: فيقوم: يصلح للحال والاستقبال، ولكن إذا أدخلنا عليه السين اختص برجل بعينه، فلما اختص الفعل بعد دلالته على العموم، مثلما كان الاسم يختص بعد عموم دلالته، فقد شابه الاسم وما دام الاسم معربا، يكون ما شابهه كذلك.

ب - **قياس الطرد**: يوجد معه الحكم وتفقد «الإخالة» [١٢٢] في العلة، اعتبره بعضهم ليس حجة، لأن الاطراد لا يوجب غلبة الظن، لأنه لو علل بناء «ليس» بعدم التصرف لاطراد البناء في كل فعل غير متصرف لترتب عنه اطراد إعراب ما لا ينصرف بعدم الانصراف؛ فلما كان ذلك غير غالب على الظن - في أن بناء ليس لعدم التصرف ولا أن إعراب ما لا ينصرف لعدم الانصراف - كان بناء ليس إنما هو لأن الأصل في الأفعال البناء، وكان إعراب ما لا ينصرف لأن الأصل في الأسماء الإعراب. فلما ثبت بطلان هذه العلة مع اطرادها ثبت أن مجرد الطرد غير كافٍ، لابد إذن من إخالة أو شبه يدل على أن الطرد لا يكون علة [١٢٣].

وقياس الشبه وقياس الطرد من مسالك العلة التي أوردها السيوطي: [١٢٤] الإجماع والنص، أي العلة بالإجماع وبالمتابعة وإلغاء الفارق والمناسبة. فالإجماع: أن يجمع أهل العربية أن علة هذا الحكم كذا كالتعذر في المقصور والاستثقال في المنقوص.

والنص: هو أن ينص العربي على العلة. والإيماء: هو أن يكون إيماء إلى العلة، كما قال ابن أبي إسحاق للفرزدق في أعقاب قوله: (طويل).

وعـــــينان قـــــال اللهُ كُـــــونَا فكانتـــــا
فَـــعـــولاَنِ بالألبـــابِ مـــا تفـــعل الخـــمـــرُ

ما كان عليك لو قلت: فعولَيْن! فقال الفرزدق لو شئت أن تسبّح لسبّحت.
ونهض؛ فلم يعرف أحد ممن كان حاضرا ما أراده(١٢٥).

وأما السبر والتقسيم فذِكْر للوجوه المحتملة ثم يختبر ما يصلح منها ويسقط ما عداه كأن نقول في وزن «مروان» لا يخلو من أن يكون: فَعْلان مفعالا أو فعوالا. هذا وجه الاحتمال ثم نفسد لكونه مَفعالا أو فَعْوالا، بأنهما مثالان لم يأتيا، فلم يبق إلا «فَعْلان»(١٢٦).

والمناسبة، وتسمى الإخالة، يسمى قياسها قياس علة، يحمل الفرع فيها على الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل، كحمل الفعل المضارع في الإعراب بعلة تداول المعاني عليه. أما إلغاء الفارق فيبين فيه أن الفرع لم يفارق الأصل، إلا فيما لم يؤثر كقياس الظرف على المجرور.

وإذا كان قد تأسس لدى النحاة قيام القياس على أربعة أركان:

أصل وفرع وحكم وعلة، فإن العلة تعد الأساس الذي قام القياس عليه، لذلك كانت أهم أركانه. ونظرا إلى هذه الأهمية وضعوا لها تلك الشروط والمسالك التي أشرنا إليها بإيجاز ولكن يمكن الرجوع إلى تفاصيلها عند الحاجة (١٢٧).

د - علاقة العلة بالمنطق:

تتوقف هذه العلاقة على إبراز ما للنحو العربي من صلة بالمنطق الأرسطي، لذلك لا نستطيع أن نحدد العلاقة المذكورة إلا بالرجوع إلى جانبها التاريخي. لقد أثبت بعض الدارسين، ومنهم ما زعمه A.Merx أن النحو العربي تأثر بالمنطق اليوناني الأرسطي، محتجا بالتقسيم الثلاثي للكلمة في اللغتين (اسم - فعل - حرف) بمفاهيم الجنس والظرفية والحالية وما إليها(١٢٨)، وتبعه في هذا الرأي Fleisch(١٢٩)، ثم جاء كارتر وبين أن النحو العربي لم يتأثر بالمنطق الأرسطي وأنه أصيل، كتب في ذلك مقالا بعنوان أصل النحو العربي (١٣٠)، وبين جيرار تروبو G.Troupeau (١٣١) أن لا علاقة لكتاب سيبويه بمنطق أرسطو، وهو الرأي الذي ذكره العمراني جمال في كتابه «المنطق الأرسطي والنحو العربي» (١٣٢)، ودرس علاقة النحو العربي بفلاسفة القرنين الرابع والخامس الهجري في مدرسة بغداد. وأغلب المستشرقين متفقون على أن النحو العربي نشأ في حضن الإسلام، مستمدا معظم أصوله ومصطلحاته من علمي الأصول والكلام، ولم يتأثر بالفلسفة اليونانية إلا في المدرسة البغدادية، ابتداء من القرن الرابع الهجري. أما قبل هذا التاريخ فهو إسلامي محض، قاله جيرار تروبو المشار إليه (١٣٣).

ومع هذا فإن التاريخ لم يقدم دليلا ماديا على اتصال النحاة الأوائل(١٣٤) بالمنطق الأرسطي اتصالا مباشرا، لكن على الرغم من ذلك فإنه يصعب نفيه من المناخ العام السائد. ثم إن

بعضهم ذكر أن اتصال الفكر العربي بهذا المنطق تم عن طريق ما قدمه النحاة السريان حيث ألّفوا في النحو على النمط اليوناني مثل يعقوب الرهاوي (١٣٥)، وأنه اتصال تمّ كذلك عن طريق الترجمة، التي تناولت كتب أرسطو الثلاثة في صورة المنطق:

أ - قاطا جورياس.

ب - باري أرميناس.

ج - أنولوطيقا.

ونفى الباحثون أن تكون الترجمة لعبدالله بن المقفع، بل هي لابنه محمد بن عبدالله، ومن أنها ليست الكتب المذكورة، حيث كانت ترجمته - أو قل ترجمة ابنه محمد - مجرد تلخيص لشروح تلك الكتب، لأن الترجمة الثابتة لهذه الكتب إنما هي ترجمة حنين ابن إسحاق وتلاميذه، لما نقلوا من اليونانية إلى السريانية، ومنها إلى العربية (الأوراجنون) أو من اليونانية إلى العربية. ولما كان العرب على اتصال بالسريان من خلال بيئة العراق فمن الممكن أنهم عرفوا الفكر اليوناني من هذه الناحية.

ولا شك في أن هذا ينفي أي شيء مادي من ذلك في يد الخليل وسيبويه ومن عاصرهما، مع الاعتبار لتلخيص شروح المنطق عند عبدالله بن المقفع أو ابنه، أو لما قام به قبلهما السريان في عملهم النحوي على النمط اليوناني، وما ترجموه كذلك من نحو هؤلاء، ويبقى الاحتمال واردا يعوزه الثبت.

ولسنا ندري، ونحن نبحث عن صلة النحو العربي بالمنطق اليوناني، هل كان العرب قد عرفوا ما كان من خلاف بين مدرستي النحو اليوناني، وهما المدرستان اللتان اختلفتا في نظرتيهما إلى العالم، وإلى انعكاس حركة الطبيعة في اللغة؟ فأتباع مدرسة «برجامون» يقولون بعدم وجود قوانين مطردة في الطبيعة، أما اتباع مدرسة «الإسكندرية» فيقولون: إن العالم تحكمه قوانين متسقة مطردة، فليست حركات النجوم وانتظام الفصول الأربعة مثلا عفويا(١٣٦)، فالمدرستان كلتاهما أثرتا في الدرس اللغوي، أي أن مدرسة «برجامون» اتجهت اتجاها غير قياسي لا اطراد لديها في قواعد اللغة، حيث اعتمدت على كل ما ورد من اللغة منساقة لمبادئ الرواقيين. أما مدرسة «الإسكندرية» فإنها اتجهت إلى القياس الأرسطي الذي لا يقرّ إلا ما تحكمه القاعدة المطردة، وهنا يحق لنا أن نتساءل: هل عرف العرب هذا الخلاف؟ وما مدى علاقة الشبه بين خلافهما وخلاف مدرستي البصرة والكوفة؟

إن الاتصال المباشر للنحو العربي بالمنطق اليوناني أثبته المؤرخون والباحثون، ولكن بترجمة حنين بن إسحاق في القرن الثالث، وذلك رغم رفض بعض النحاة لهذا الاتصال فيما بعد، بالقرن الرابع الهجري.

ونحن لو ركزنا على جوانب أساسية بالدرس النحوي في المنطق، وفي النحو العربي من خلال المقابلة، لاتضح الأمر من خلالها، وهذه الجوانب الأساسية:

١ - التعريف.

٢ - التعليل.

فالتعريف الأرسطي يريد الوصول إلى «جوهر» المعرف أو إلى «ماهيته» وهي غاية التعريف، وذلك يقتضي صياغة تحمل معنى هذا الجوهر.

أما عند النحاة العرب فلم يطبق الأولون منهم «التعريف» الأرسطي، الذي يعتبر قمة العلوم على الجنس والفصل النوعي الذي يشترط:

أ - إدخال عناصر المعرف فقط في التعريف.

ب - تنظيم العناصر في نسق صحيح.

ج - إخراج هذه العناصر من غيرها.

وذلك لأن رجوعنا إلى تعريفات سيبويه، مثلا، يجعلنا نكشف قيامها على التمثيل كقوله «باب علم ما الكلم من العربية» «فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل فالاسم: رجل وفرس وحائط» (١٣٧)، فهو تمثيل، أما ما أورده في تعريفه للفعل «وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع»(١٣٨). فقد انتهج في تعريفه التمثيل أو التمييز له بشيء من خواصه في معظم المواقف المبسوطة في أبواب كتابه، وهو ما يجعلنا نستبعد، أو قل نتأكد من عدم تطبيقه المنهج الأرسطي فكان بهذا بعيدا عن أثر المنطق.

وقد سار المبرد بعده على نهجه في التمثيل للفاعل، إذ قال مثلا: «فالفاعل رفع وذلك قولك: قام عبدالله وجلس زيد» (١٣٩)، وهذا يظهر أننا ما زلنا حتى المبرد بعيدين عن التأثر بالتعريف الأرسطي، رغم دخول المنطق إلى الفكر الإسلامي يومئذ.

ولعل مردّ ذلك يرجع إلى الالتزام بطريقة سيبويه، أو إلى التأثر البالغ بكتابه. ولما حلّ القرن الرابع تعامل النحاة مع المنطق بوعي ومناقشة أفضت به إلى اعتماده كطريقة أخرى في التعريف تستند إلى قياسه وبراهينه وحججه وحدوده من ذلك قول الزجاجي: «الحد هو الدال على حقيقة الشيء» (١٤٠)، وهو كما ترى يتفق مع نظرة أرسطو إلى «الجوهر» و«الماهية» (١٤١).

ويمتد التأثير إلى الزمخشري الذي أورد في أحد تعاريفه: «الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع، وهو جنس تحته ثلاثة أنواع: الاسم والفعل والحرف»(١٤٢)، ولكنه مع ذلك المعتزلي المشهور المعتد بالعقل، المتشبع بمنهج علم الكلام وحدوده، والذائد عن أصول الاعتزال الخمسة (العدل - التوحيد - الوعد والوعيد - والمنزلة بين المنزلتين - والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر). ويمكن الوقوف على غائيته ومسعاه التأويلي أو الاجتهادي المشوب بالتعليل في تفسيره: «الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل».

وربما نصل إلى حقيقة تأثر ابن يعيش بالمنطق الأرسطي وعمله بمنهجه من خلال ما قاله شارحا حقيقة الشيء: «اعلم انهم إذا أرادوا الدلالة على حقيقة شيء وتمييزه من غيره تميزا ذاتيا حدوه بحد يحصل لهم الغرض المطلوب»، ثم قال: «وقد حد صاحب الكتاب الكلمة بما ذكر»، وهو يقصد الزمخشري، ثم أضاف: «وهذه طريقة الحدود أن يؤتى بالجنس القريب ثم يقرن به جميع الفصول، فالجنس يدل على جوهر المحدود دلالة عامة، والقريب منه أدل على حقيقة المحدود، لأنه يتضمن ما فوقه من الذاتيات العامة، والفصل يدل على جوهر المحدود دلالة خاصة فـ «اللفظة» جنس للكلمة [١٤٣]، ونحن نستشف من قوله: «الدالة على معنى فصل من المهمل الذي لا يدل على معنى» [١٤٤] بعض شروط أرسطو في «التعريف» وهو إدخال عناصر المعرف في التعريف، وإخراجها من غيرها مما لا يدخل في التعريف.

أما العنصر الثاني من الأسس التي نتناولها لمعرفة اتصال النحو العربي بالمنطق الأرسطي فيكمن في «التعليل» وهو عنصر يهمنا في هذه الدراسة، فإذا كان التعليل عنصرا مهما أساسيا في المنهج الأرسطي، فلأنه يرتبط بالمعرفة عموما؛ فالشيء يتكون عنده من «مادة ومن مبدأ»، يردّ المادة إلى الوحدة ويعطيها ماهية معينة، وهو يطلق على المادة (المادة الأولى أو الهيولى)... فالهيولى أصل امتداد الجسم في المكان، والصورة أصل وحدته وخصائصه الذاتية. إن المادة أصل تكثّر الأفراد في النوع الواحد واختلافهم في الأعراض، والصورة أصل اتفاقهم في الماهية، وإنّ كثرة الأفراد في النوع الواحد تعني اتفاقهم في علة تشابههم، ولكنهم يختلفون في شيء هو علة تمايزهم[١٤٥]، فالمعرفة إذن تعتمد على العلة، ومعنى ذلك أن لكل شيء علته. والعلة تقتضي البرهان في المعرفة العلمية، لكن التعريف بجوهره يقضي تقديم معناه أو علة وجوده. قال مصطفى ناصف «الماهية عند أرسطو ليست أفكارا منفصلة عن الأشياء (...) فالماهية متحققة في الأشياء، والمدركات الحسية التي نراها ليست ظلا زائلا لما يكمن وراءها من حقيقة، وعليه فجوهر الشيء لا ينفصل عن تحققه المادي»[١٤٦]، لذلك نجد أن رابطة ما توجد بين المدرك الحسي والأفكار، فالماهيات حصيلة تأمل عميق، وهي معزولة عن الانطباعات أو الارتباطات القائمة حوله، فإذا نسبت الجمال إلى البدر فليس معنى هذا أن جمال البدر جزء من ماهيته، لأن ماهية البدر مستقلة عن هذا الجمال الذي هو شعور ذاتي قمنا بإضفائه عليه لا غير، ومن ثم ليس الجمال صفة تتحقق تحقق الاستدارة أو الاستنارة، إذ هذه خاصية لا شك فيها، وأما الجمال فصفة مأخوذة من طريق آخر هو الذوق. وفي هذا توافق مع رأي أرسطو: إن الحقيقة أو الماهية لا علاقة لها بالذوق[١٤٧].

فالعلة في مجال المعرفة تبحث في السبب الأول، وتدخل في السياق العام لنظرية أرسطو، ولا تبحث في المادة، لأن الانطباع الحسي لا يدخل في مجال المعرفة، فلا علاقة لها بالمنطق.

وما دامت الكلمات المنطوقة رمزا للتجربة العقلية، والكلمات رموزا للنطق، وتجارب البشر العقلية واحدة؛ فهي مقصد المنطق، والتعليل إنما يدور في هذا المجال. ولكن ما علاقة هذا بالتعليل النحوي العربي؟

لقد بينا تأصيل العلة في الدراسة اللغوية عند العرب، ومع ذلك، وفي ضوء هذا السياق نقول: إن التعليل كان من الأصول الأولى أساسيا في الدرس النحوي، كان التأثر فيه في البدء داخليا بمناخ الفكر الإسلامي، من فقه وعلم كلام، ولا نرى ما ذهب إليه بعضهم مثل محمد عيد، الذي ظن أن التعليل في النحو سابق لكل من الفقه وعلم الكلام، وأنه تسرب إلى النحو متأثرا بمنطق أرسطو، ثم دخل الفقه وعلم الكلام (١٤٨)، ونحن إذ نعارض هذا لأننا لا نتمسك في البحث العلمي بالظن الذي قد يرجح، وإنما نصرّ في الاحتجاج لهذه المسألة على البينة والدليل المادي، الذي لم ينصّ عليه الثبت التاريخي حتى الآن إلا في ترجمة حنين بن إسحاق لكتب أرسطو في المنطق، بعيدا عن الأزمنة التي يراد الإصرار فيها على إلصاق منهج المنطق بالفكر العربي الإسلامي، الذي لا نتحرج في إثباته بالدليل التاريخي السابق في القرن الثالث الهجري، لأن بداية التأثر كما ذهب إلى هذا بعض الباحثين - منهم عبده الراجحي - قد ثبتت في القرن الثالث الهجري وبلغ القمة في القرن الرابع الهجري أيضا (١٤٩).

لقد بدأ التعليل في الدرس النحوي غير بعيد عن التفسير المباشر، يلمح في الرجوع إلى المعنى عند تعليل التركيب كما أورده سيبويه عن الخليل: «وقال الخليل: هُوَ كَائِنِ أخِيكَ على الاستخفاف والمعنى هو كَائِنِ أَخَاك» (١٥٠).

وثمة أسس بنى عليها النحاة العرب تعليلهم في الكلام بالتعويل على المعنى (١٥١) في تعريفهم للجملة بأنها كلام مفيد، لهذا رأى ابن هشام الأنصاري أن: «أول واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه مفردا أو مركبا» (١٥٢). واعتمدوا في تعليلهم أيضا على ربط صحة المعنى مع صحة الشكل واستقامته، يدل على هذا تعليل ابن هشام الأنصاري كذلك في قوله تعالى: ﴿وَثَمُودَا فَمَا أَبْقَى﴾ [النجم:٥١] فـ «ثمودا» مفعول به مقدم، وهو ممتنع لأنه لـ «ما النافية» الصدارة، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها حسب الترتيب الصارم بين العامل والمعمول في إطار «نظرية العامل»، التي تلزم العامل أولا والمعمول ثانيا، لذا فهو معطوف على «عادا» وهو بتقدير: وأهلك ثمودا (١٥٣). وعولوا على اعتبار الضغط الذي يمارس على الكلمات، وهي متجاورة، ويظهر ذلك في تعبيرهم عن هذه الضغوط الممارسة بقولهم: الحمل على الموضع إذا لم يستقم الحمل على اللفظ. فاستقامة الشكل تقتضي في العربية ضبط أواخر الكلمات بالعلامات المناسبة التي تشعر بالمعنى الوظيفي العام للكلمة من فاعلية ومفعولية أو إضافة فالتوابع تتبع متبوعها في الإعراب من نعت وتوكيد وعطف وبدل فمن المسلم به مراعاة اللفظ فيكون تابع المرفوع مرفوعا، وتابع المنصوب منصوبا وتابع المجرور مجرورا (١٥٤).

ولكن النحويين تنبهوا إلى أنه في بعض الأحيان لا يستقيم الحمل عن اللفظ بسبب الضغوط الممارسة على تحديد ظهور الكلمات بعضها بجانب بعض، ومن أمثلة ذلك «ما أتاني منْ أحدٍ إلاّ عليٌّ «فلا يحمل الكلام على «منِْ» لأن ما بعد «إلاّ» معرفة وهو «عليٌّ»، وما قبلها بعد حرف الجر «الزائد» نكرة على مذهب جمهورالنحاة؛ لذلك حمل على موضع المجرور وهو الفاعل للبدلية (١٥٥).

ولم يكتف النحاة بالأسس السابقة في تعليلهم، بل بنوه كذلك على الرجوع إلى الأصول المقدّرة في التركيب، حيث أدركوا أن وراء التركيب الظاهر آخر كامنا يتحدد من خلاله المعنى الوظيفي لعناصر الجملة مع وعيهم للصلة بين التركيبين، ففي تقدير الإعراب نجده يتصل بالتركيب الظاهر، وفي تفسير المعنى يعتمد على تركيب مقدر يختلف النحاة في تصوره. ولا ريب في أن منهجهم هذا يبرز أنهم جمعوا التعليل بالمعنى إلى التعليل بقوانين التركيب، مع الاستعمال الذي يكاد يكون المقياس الأغلب الذي يقوم عليه تعليل الظواهر، لأنه يرتبط بواقع اللغة في تعليل التخفيف أو في تعليل ظواهر الحذف والترخيم وغيرها.

وهكذا، فالتعليل أصل أساسي من أصول البحث النحوي عند النحاة الأوائل، لكنه تطور بعد الخليل وسيبويه واتصل بالتعليل الكلامي والفقهي ثم التعليل الأرسطي، إلى أن صار غاية من غايات الدرس النحوي في القرن الرابع الهجري وما بعده.

٣ - نظرية العامل

العامل الفلسفي:

تميز إقليم البصرة بتوافر عوامل تنظيم الدراسة اللغوية عن غيره من الأقاليم، لأنه الأسبق إلى التحضير والاستقرار والاشتغال بالعلوم والاستفادة من الثقافات الوافدة من العرب والفرس والهنود واليونان، وهو عامل قوي لتلاقي العقليات المختلفة وبروز الذهنيات أو المذاهب الدينية والفلسفية، التي تعد نتيجة طبيعية لمثل هذه الحياة المتحضرة بهذا الإقليم. لقد أثر ذلك بقوة في الدراسات المتوافرة عليها، وأثر في مناهجها المتبعة لذا لا يتصور مثل هذا التلاقي المتنوع بالبصرة آنئذ من دون أن يسبقه ما يمهد للانتفاع فيه بالمنطق اليوناني، الذي ترجحت ترجمته بين عبدالله بن المقفع وابنه محمد أول الأمر، ولكنها ترجمة تثبت فيما بعد لغيرهما وهو حنين بن إسحاق، الذي يمثل عمله في ترجمة كتب أرسطو الثلاثة في المنطق ثبتا ماديا لا ريب فيه(١٥٦). بينما لم يقم عبدالله ولا ابنه إلا بتلخيص بعض الشروح. ورغم اختلاف الدارسين حول تاريخ النقل فإنه ثبت في القرن الثالث كما بينا.

وقد أفرز النشاط الفكري بإقليم البصرة إذن ظهور حركة دينية جديدة قامت على الجدل الديني، ومعارضة المذاهب والأديان التي أخذت تعبث بكيان الإسلام، وترأس هذه الحركة الدينية

المعتزلة، الذين كانوا في أغلبهم مع الشيعة من نحاة البصرة؛ ففسحوا في المجال للنظر الأجنبي يؤثر في مذهبهم الكلامي . لقد تميزت فترة أواخر القرن الأول الهجري، وأوائل الثاني، بظهور النظر الكلامي الذي كان إسلاميا. ولا ندري هل يحق لنا أن نقول بعد الذي وضحناه: إنه غير بعيد عن أن يكون ملقّحا بالفلسفة اليونانية على أيدي أصحابه؟ ونود الاستناد إلى ما ذهب إليه عبده الراجحي في هذه المسألة، وهو ما نميل إليه حين رأى بأن: التاريخ لم يقدم شيئا ماديا يؤكد اتصال النحاة الأوائل بالمنطق الأرسطي، فالروايات مضطربة، واضطرابها لا ينفي وجود المنطق في المناخ العام السائد؛ غير أن بداية التأثر تثبت في القرن الثالث الهجري وبلغت أوجها في القرن الرابع[(١٥٧)]. ومع ذلك فإن أغلب المستشرقين متفقون على أن النحو العربي نشأ في حضن الإسلام واستمد أصوله ومصطلحاته من علمي الأصول والكلام، ولم يتأثر بالفلسفة اليونانية إلا ابتداء من القرن الرابع من المدرسة البغدادية، أما قبل هذا التاريخ فهو إسلامي محض[(١٥٨)]، وهذا لا يمنع أن يكون الاتصال غير مباشر من طريق ما بقي من الثقافة اليونانية في الكتب السريانية أو ما كان منتشرا منها في الشرق الأوسط قبل ترجمة الكتب الفلسفية إلى العربية. ولكننا نرى هذا الاتصال محدودا معزولا، لا يرقى إلى مستوى أو درجة الظاهرة.

وهكذا يتبين تأثير علم الكلام في بحوث اللغة عند البصريين، وهو تأثير ساعد على انتقال الدراسات اللغوية من عهدها الفطري، إلى عهد صارت تميل فيه إلى الطابع العلمي المجرد وتلجأ إلى تقعيد القواعد.

وبما أن كثيرا من النحاة كانوا متكلمين تأثروا بالمنهج الكلامي، فإنهم اقتبسوا من علم الكلام طرقه في القياس، وبذلك كانت مدرسة القياس في النحو العربي مطبوعة بالجدل؛ ومثلما رأينا تأثر مناهج النحو بمناهج أصول الفقه أراد النحاة محاكاة المتكلمين - إن لم يكونوا هم صورة من علماء الكلام في النحو - إذ تأثروا بالأجواء الكلامية واقتبسوا منهج علم الكلام، وبذلك كانت مدرسة القياس في النحو العربي التي اتسمت بطابع الجدل النحوي.

فقد شاهد النحاة العلامة الإعرابية تتغير بما لها من معان إعرابية، فأخذوا يفكرون في الذي اقتضى هذه المعاني، وفي الذي اقتضى هذه الآثار فأخذوا طريق المتكلمين في إرجاع الظواهر العقلية إلى عللها وإلى أسبابها التي اقتضتها، فكان ذلك فيما يرجّح بداية القول بالعوامل [(١٥٩)]، على الرغم من أن بعض الدارسين يرى أن القول بالعامل إنما يؤرخ له بعمل الخليل بن أحمد الفراهيدي في دراسته للأصوات، عندما لاحظ بين تأليفها تفاعلا وتأثرا متبادلا بسبب الاستعمال الذي ينحو إلى التخفف من المجهود العضلي [(١٦٠)]، وهو ما نراه ونميل إليه.

وهكذا بنى البصريون كلامهم على العامل بمفهومه المجرد اقتباسا من كلام المتكلمين في العلة، ولا شك في أن عدوى التأثر بهذا المنهج قد سرت إلى غيرهم في الأقاليم الأخرى كالكوفة، لأن جل النحاة تخرجوا على شيوخ البصرة ولاتصالهم من ناحية أخرى بآراء المعتزلة.

فالعامل البصري له فيما يبدو قوة العلة الفلسفية، وله قوة تأثيرها وقوة أحكامها، فلا يجتمع على المعمول الواحد عاملان، وإن اجتمعا فلا يكون المعمول إلا لأحدهما، قال ابن مالك في هذا في باب التنازع في العمل: (الرجز) (١٦١).

إنْ عاملان اقتضيا في اسم عملْ

قبلُ فللواحد منهما العملْ

والثاني أولى عند أهل البصرة. ثم إن المعمول لا وجود له إلا بعلة، لذلك كان الإعراب لديهم بالعامل وتقديره في كثير من الموضوعات المدروسة والأبواب المصنفة في كتبهم، والأصل عندهم في العامل أن يكون مقدما على المعمول، ولما واجهت أصلهم هذا حالات مستصعبة أخذوا يعتلون لها ويتأولون التأويلات البعيدة (١٦٢). وقد كانوا يقولون: «العامل والمعمول كالعلة العقلية مع المعلول والعلة لا يفصل بينهما وبين معلولهما؛ فيجب أن يكون العامل المعمول كذلك، إلا في مواضع قد استثنيت على خلاف هذا الأصل لدليل راجح» (١٦٣).

وهم نسبوا الأثر الطارئ في أواخر الكلمات إلى العوامل، سواء أكانت أسماء أم أفعالا، ويظهر هذا في أول عمل النحويين البصريين، إذ قال سيبويه: «وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث في العامل، وليس شيء إلا وهو يزول وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عليه لغير شيء أحدث من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف وذلك الحرف والإعراب»(١٦٤).

ولكن شغف بعض النحاة بالمنهج الكلامي لم يمنع غيرهم من أن يتعرضوا للعوامل باعتبارها وسيلة تعليمية، لأنهم اعتقدوا الإعراب عادة تعودها أصحاب اللغة، فطبعت عليها ألسنتهم، ومن ثم نحوا في الإعراب منحى سليقيا فطريا عدّوا فيه العوامل اعتبارية وإن قصدت فللتجوز، فابن جني على الرغم من أنه خصص فصلا للعلة على سمت النظر العقلي والتجريد الفلسفي يقول: «وإنما قال النحويون: عامل لفظي وعامل معنوي ليروك أن بعض العمل يأتي مسببا من لفظ يصحبه كمررتُ وليتَ عمرا قائم. وبعضه يأتي عاريا من مصاحبه لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بابتداء ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول»، ثم يقول: «أما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره، وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ وهذا واضح»(١٦٥).

وعرفه ابن الحاجب فقال: «العامل ما به يتقوم المعني المقتضى للإعراب» (١٦٦). أما الصبان فحدده قائلا: «العامل كجاء ورأى الباء والمقتضى الفاعلية والمفعولية والإضافة لما في الحروف والإعراب الذي بين هذا المقتضى الرفع والنصب والجر (...)، ويقتضي هذا التعريف اطراد وجود الثلاثة، أعني المقتضى والإعراب والعامل مع كل معرب وليس كذلك بل هو أغلبي فقط لعدم تحقق المقتضى في نحو «لم يضرب زيد»(١٦٧).

ورغم هذا التوجه التعليمي الملحوظ في المنهج اللغوي فإن المنهج الكلامي فرض نفسه فرضا على عقول الدارسين اللغويين، فقاد ذلك إلى عزل الآراء القريبة من طبيعة الدرس اللغوي وجعلها حبيسة الكتب المؤلفة فيها.

العامل التوفيقي

أبرزُ نحوي نركّز عليه في هذا المقام هو النحوي الظاهري ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢هـ) الذي رد على سيبويه (ت ١٨٢هـ) رأيه «أن للألفاظ قوة في إحداث الإعراب»، ورد على ابن جني الذي قال: إن العمل من الرفع والنصب والجر والجزم في حقيقته إنما هو من فعل المتكلم[١٦٨]؛ فقد رفض ابن مضاءأن ينسب الإعراب إلى ألفاظ بعينها، لأنه مردود عقلا وشرعا عنده، ويرفض أن ينسب الإعراب إلى المتكلم لبطلانه كذلك، لأنه لا يقول به سوى المعتزلة القائلين باختيار الإنسان لأفعاله وخلقها؛ وذلك لأن ابن مضاء من المجبرة القائلين بالإجبار[١٦٩]، لا ينسب أي عمل اختيار للإنسان بل ينسبه إلى الله تعالى، ولأجل هذا يرفض أن ينسب الإعراب إلى المتكلم، لذلك يقول: «وأما مذهب أهل الحق فإن هذه الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى، وإنما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية» [١٧٠].

وقد لوحظ هذا فيمن سبقه من أصحاب المذهب الكلامي، ممن قال بالتوفيق في اللغة من عبدالله بن عباس إن لم يكن تقولا منهم عليه ومن محاكاة في رأيه كابن فارس وأبي علي الفارسي وابن جني في أحد رأييه [١٧١]، بالاستناد وإلى قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة: ٣١].

ومعنى هذا أن اللغة إن كانت من عند الله تعالى فهي خلقه؛ لذلك يقدر الله على جعلها كاملة من البداية في بنائها وإعرابها فتؤدي وظيفتها، وما يكون لها من خصائص أو أحوال فمن فعل الله ومشيئته، ونتج عن ذلك أن الخوض في إعرابها على حسب ابن مضاء. يجب أن يكون في إطار فكرة التوقيفية في اللغة أنها من عند الله [١٧٢]. فما الذي ترتب على ذلك أيضا؟ ترتب أن الخوض في العلل والاجتهاد حرام عنده وبخاصة تأويلات النحاة وتقديراتهم في الحذف من الذي عمدوا إليه في القرآن الكريم ذاكرا قول الرسول - صلى الله عليه وسلم - إن صح: «من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ» وغرض هذا الإخبار النهي وما النهي عنه فهو حرام إلا أن يدل دليل من الكتاب والسنة[١٧٣].

لقد ردّ ابن مضاء ما بناه النحاة في التعليل أنكر العلل الثواني والثوالث غير أنه أبقى العلل الأول قائلا: «ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني، وذلك مثل سؤال السائل عن «زيد» من قولنا: قام زيد. لم رفع؟ فيقال: لأنه فاعل وكل فاعل مرفوع فيقول: لِمَ رُفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر ولا فرق بين ذلك وبيّن ما عرف أن شيئا ما حرام بالنص وعلى ذلك لا يحتاج فيه إلى استنباط علة.

ومن هذا يصبح العمل النحوي متأثرا بالفقه الظاهري الذي يتمسك بظاهر النص. إذا توافرت لديهم النصوص استغنوا عن أن يتعللوا لها، فإذا سئلوا عن علل أحكام معينة ينبغي لهم أن يقولوا: كذا نطقت به العرب» (١٧٤). ونحن نوافق هذا الرد الذي يرجع إلى نطق العرب، لأنه الصحيح في كل الأحوال. ولكن هل كان ابن مضاء، وهو يسعى إلى ربط النحاة واللغويين بظاهر المادة اللغوية، يقصد الاعتدال الذي ينشد تبسيط الدرس النحوي، أم كان غرضه مجاراة المذهب من ناحية بسط نفوذه في مجال اللغة والدراسة النحوية؟ ولابد من أن نقول مع هذا: إنه يقر العلة الأولى لفائدتها التعليمية، ونتساءل هنا أمام رفضه العلل الثواني والثوالث وإبقائه العلل الأول. أو ليست الثواني والثوالث شرحا وتوضيحا للأول لا غير؟

العامل اللغوي:

التفت الخليل بن أحمد إلى فكرة العامل اللغوي ولم تكتمل عنده الفكرة كنظرية لقد درس تآلف الأصوات وعرف أن تأثير بعضها في بعض يحقق انسجاما وتآلفا، أو يحقق مع البعض الآخر تنافرا واهتدى بذوقه وحسّه إلى أن الموسيقى اللفظية لا تتحقق إلا بتآلف الحروف على نظام خاص، وقد عرف هذا فيما عالجه النحاة من ظواهر الإدغام والإبدال والإعلال وغيرها(١٧٥).

وفي هذا دليل على أن فكرة العامل اللغوي استحضرت أذهانهم، ولكنها لم تتضح كنظرية كاملة، وذلك على وجه الخصوص عند الكسائي والفراء وثعلب وتلاميذهم.

المهم أن النحاة الأوائل أدركوا فكرة العامل من ملاحظة الظواهر اللغوية، كالتآلف والتنافر بين الأصوات وتأثير بعضها في بعض. ومما لاحظوه من تأثير الاستعمال في الأبنية والجمل. وبهذا يمكن القول: إن الاستحضار الأول لفكرة العامل قد تم من ملاحظة التفاعل بين الحركات والحروف والكلمات. ثم جاءت طبقات أخرى لم تتفهمها فتناولتها تناولا عقليا مؤسسا على المنهج العقلي ذي السمة الكلامية الفلسفية، فأخذ العامل صفة العلة الفلسفية(١٧٦).

وهكذا تكون فكرة العامل قد استقرت في أذهان الدارسين بعد الخليل، وعمل بها أتباع مدرستي البصرة والكوفة مع اختلافهما في المنهج (١٧٧). ولكن بعض الدارسين أشار إلى ما قد تمحل فيه الخليل نفسه مما له علاقة بالعامل فعنده: «ذَاكِرْ فَتَنْجَحَ».

فالفعل المنصوب بأن مضمرة بعد الفاء والفاء حرف عطف، عطفت المصدر المؤول من أن المقدرة ومدخولها على المصدر المتصيد من الكلام السابق! وتقدير: ذاكر فتنجح: لتكن منك مذاكرة فنجاح (...)، فالتأويل السابق هو من عمل الخليل (١٧٨). وهو استمد أسس منهجه من علم الكلام وأغلب البصريين منه. واستمد الكوفيون منهجهم من الأصول كذلك، وقد يكون استمدادهم أكثر من أهل الحديث ورواة الأدب، وهو ما جعلهم أدنى إلى المنهج النحوي القريب من الاستعمال اللغوي، بينما غلب على منهج البصريين أصول علم الكلام والمنطق.

وقد سبب هذا الاختلاف بين المدرستين خلافا تواصل بينهما وتميز بجدل شمل مسائل نحوية كثيرة قديما وحديثا، تعدت مسائل النحو واللغة إلى فكرة العامل التي هوجمت من القدامى والمحدثين، إذ رأى محمد بن قطرب المستنير أن الإعراب لا يدل على المعاني، وأن الحركات الإعرابية ليست ناتجة عن العوامل، وإنما هي مسهلة للنطق أثناء وصل الكلام(١٧٩) ووافقه في ذلك من المحدثين، إبراهيم أنيس معتبرا الحركات الإعرابية لا تعدو أن تكون في غالب الأحيان وسيلة وصل الكلمات بعضها ببعض (١٨٠). وقد ذكرنا موقف ابن مضاء من نظرته العامل والحركات الإعرابية وتعليلها بأنه يكتفي فيه عند بيان علة الرفع والنصب والجر: كذلك نطقت العرب لكنها العلة الأولى نسبيا.

وقد حاول بعض الدارسين كإبراهيم مصطفى أن يبتدع نظرية تخلو من عوامل تعمل وأراد أن يطرح أن العربية تشتمل حركتين تدلان على معنى. الأولى: الضمة؛ وهي علم الإسناد. والثانية: الكسرة؛ وهي علَمُ الإضافة ودليل على ارتباط الكلمة بما قبلها بأداة أو بغيرها. أما الفتحة فليست علامة إعراب ولا تدل على شيء عنده، لأنه يعتبرها حركة خفيفة مستحبة عند العرب يُنهى بها الكلام على غرار السكون في لغة العامة. فالإعراب: الضمة والكسرة فقط ليستا من بقية من مقطع، ولا أثر لعامل اللفظ بل هما من عمل المتكلم للدلالة على معنى تأليف الجملة ونظم الكلام وهذه طريقة جدولية لا تتفق مع الاستقراء اللغوي العام، لأنه ليس كل مرفوع مسندا إليه كالمنادى، ونجد منصوبا هو مسند إليه كاسم «إن» وليس للنصب معنى واحد، لذا لم يضع له جدولا يقابل الجدولين الخاصين بالرفع والكسر، وحين ظهر له بعض التعسف قال: إن الفتحة ليست علامة إعراب دالة على معنى. ورغم محاولات كثيرة من الدارسين بقيت فكرة العامل منذ سيبويه كما هي لم تنل كل المبادرات منها، لأنها تقنن الكلام وتكسبه معايير ثابتة تبعده عن الخطأ وتقي اللغة من اللحن. ويمكن القول: إنها إحدى الوسائل البديلة في تقعيد القواعد عوض وسيلة التعليم بالسماع، التي زالت واندثرت، فهي وصف للظاهرة اللغوية. ويا حبذا لو كانت اقرب إلى ممارستها وأقرب في نتائجها وتقنينها إلى الاستعمال اللغوي.

المحصلة:

ـ تصرّف العربيّ في لغته إبلاغا وتفاهما وأفصح عن رغباته وحاجاته بما وافق السليقة والفطرة، ولم يكن على قصد واع في التفرقة بين مسائل النحو المختلفة؛ غير أنه تطور مع الزمن واستحكم استعمال لغته فتجاوز بها إلى المستوى الحضاري باعتبارها وسيلة من وسائل التأثير والإبداع وإقامة العمران.

ـ إن التعليل في النحو العربي أصيل مطبوع في البدء بتفسير الظواهر المحيطة، ثم تأثر بالبيئة الإسلامية وبما تميزت به من خصائص وآفاق فكرية مرتبطة بالقرآن الكريم لدى الكلاميين بخاصة.

ـ تأثّر التعليل في النحو بعلم أصول الفقه، الذي سبق النحو في نشأته، وظهر هذا في المصطلحات الإعرابية وفي القياس والعلل وفي المنهج عموما، حيث يحدد الظاهرة المقصودة ويشرحها ثم يصدر حكمه فيها.

ـ تأثّر أكثر النحاة بالنظر العقلي لعلماء الكلام وبمنهجهم في إرجاع الظواهر العقلية إلى عللها وإلى أسبابها التي اقتضتها، وكان هذا فيما يرجح بداية القول بالعامل الذي يرجع إلى عمل الخليل بن أحمد حين درس تأليف الأصوات وتفاعلها وتأثرها المتبادل.

ـ لا نرى مبررا في قساوة الوصفيين على نظرية العامل - لكونها تصورا عقليا يعتمد التأويل والتقدير بالمعنى - لأنه تقدير وتعويل لا يردّ في عمومه. وقد أثبتت الدراسات المعاصرة صحة هذا التأسيس حين ربطت اللغة بالعمليات العقلية على غرار ما كان في النحو العربي لدى عبدالقاهر الجرجاني بخاصة؛ فرجعت إلى منهج النحو التقليدي الذي فضل على المدرسة البنيوية، لأن النحو التقليدي يعطي تصورا أكثر عمقا عن طبيعة اللغة، ولم تجعل هذه الدراسات تحليل الجملة مقتصرا على شكلها النظمي، وإنما جعلته وصفا شاملا للغة يدرس فيها الصوت والنظم والدلالة وينزع فيها منزع الشرح والتعليل دون الاكتفاء بالوصف، وهو ما يكتشف في المنهج التوليدي التحويلي لنعوم تشومسكي مثلا.

- تعد نظرية العامل وسيلة بديلة لتقعيد القواعد وتقنين قوانين اللغة، وذلك بدلا من وسيلة تعليمها عن طريق السماع التي اندثرت.

- إن عد نظرية العامل نظرية بديلة في التقعيد اللغوي يكشف عن أنها نظرية تعليمية في اللغة توافق النضج العقلي والبيئي السائد في الحياة الاجتماعية بخاصة حين تتخلص من الغلو الذي اعتمد في بعض المسائل غير المتوافقة مع طبيعة الاستعمال اللغوي والمتميزة بالتجريد والسمة المنطقية الفلسفية، هذه السمة التي نراها مظهرا من مظاهر الإثراء في اللغة وأحد المعالم الدالة على تعزيز الإبداع وتعميق النظر وتوخي الدقة والتحديد، ويمكن استثماره في العمل البحثي التخصصي.

- إن الآراء التي تُرجع تأثر التعليل النحوي بمنطق أرسطو قبل ترجمة حنين بن إسحاق (ت٢٦٢هـ) افتراضات تفتقر إلى دليل مادي تاريخي علمي. ولا ريب في أن هذا يعزز ما ذهبنا إليه بأنه كان في هذه الفترة نابعا من داخل البيئة الإسلامية المفعمة بالطابع الإسلامي.

الهوامش

1 أحمد أمين، فجر الإسلام، مكتبة النهضة المصرية - القاهرة، ط١٠، ١٩٦٥، ص ١٤٢ .

2 انظر، م ن، ص ١٤٣ .

3 انظر، ابن رشد(ت٥٩٥هـ)، فصل المقال وتقرير ما بين الشريعة والحكمة من الاتصال، تقديم وتعليق أبو عمران الشيخ وجلول البدوي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ١٩٨٢ ص ٢٤ .

4 قال الآمدي (ت٦٣١ هـ): القياس: «قول مؤلف من أقوال يلزم عن تسليمها لذاتها قول آخر فإن كان المطلوب أو نقيضه مذكورا فيه بالفعل سمي استثنائيا، وإن كان غير مذكور فيه بالفعل سمي اقترانيا». الفيلسوف الآمدي مع تحقيق كتاب المبين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين، حققه وقدم له عبدالأمير الأعسم، دار المناهل للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط ١، ١٩٨٧ ص٦٤ . أوهو «كلام مؤلف من مقدمتين فأكثر يتولد منهما نتيجة وهو المطلوب نفيه أو إثباته». أبو القاسم محمد بن أحمد بن جزي الكلبي (ت٧٤١ هـ) تقريب الوصول إلى علم الأصول؛ دراسة وتحقيق محمد علي فركوس؛ دار التراث الإسلامي - الجزائر - ط١، ١٩٩٠، ص٥٩ . أما حده عند الفقهاء فهو: حمل معلوم على معلوم في إثبات حكم لهما أو نفيه عنهما بأمر جامع بينهما». المرجع السابق، ص ١٣ .

5 انظر أحمد أمين، فجر الإسلام، ص ١٦٣ وما بعدها.

6 انظر، زكي نجيب محمود، المعقول واللامعقول في تراثنا الفكري، دار الشروق، بيروت، ط٤، ١٩٨٧، ص٢٦ .

7 انظر عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج - دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٩م، ص ١٢ .

8 المصدر نفسه، ص ١٣ وما بعدها.

9 انظر علي سامي النشار، مناهج البحث عند مفكري الإسلام، دار المعارف، ١٩٦١، ص٦٥ - ٦٨ .

10 ابن خلدون، المقدمة، دار العودة، بيروت (د.ت)، ص ٣٦٣ .

11 أحمد أمين، فجر الإسلام، ص ٨٥ .

12 المصدر نفسه، ص ٩٥ .

13 المصدر نفسه، ص ٩٦ .

14 المصدر نفسه، ص١١٢ .

15 انظر جلال شمس الدين، التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين، دراسة إبيستمولوجية، الإسكندرية، ١٩٩٤، ص٩ .

16 الإمام محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي (ت٦٧٦هـ)، صحيح رياض الصالحين من حديث سيد المرسلين، هذّبه وحققه وضبطه أبو أسامة سليم بن عبد بن محمد، غراس للنشر والتوزيع والدعاية والإعلان، الكويت، مكتبة الريان، الجزائر (د. ت) ص٢٠ .

17 انظر جلال شمس الدين، التعليل اللغوي عند الكوفيين، ص١٠ .

18 الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، ط٥، دار النفائس، ١٩٨٦م، ص٨٦ .

19 انظر، دي بور، تاريخ الفلسفة الإسلامية، نقله إلى العربية وعلق عليه محمد عبدالهادي أبو ريده، دار النهضة العربية، بيروت، ص ٦٠ .

(الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٠هـ) شيخ المدرسة البصرية. توفي الإمام أبوحنيفة سنة ١٥٠هـ، إليه ينسب المذهب الحنفي، ابتدأ حياته بالجدل في مسائل علم الكلام ومجادلة الفرق، ثم رجع عن ذلك وجند كل اهتمامه للبحث في مسائل الفقه.انظر الفرق الكلامية الإسلامية مدخل... ودراسة، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٢، ١٩٩٥م، ص ٣٣٤وما بعدها.

20 جلال شمس الدين، التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين - دراسة إبيستمولوجية، ص ١٠ و١١ .

21 عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج.

22 محمد بن الحسن (ت ١٩٨هـ) صاحب أبي حنيفة وصاحب الكتب النادرة في الفقه كالجامع الكبير والجامع الصغير وهو ابن خالة الفراء (ت ٢٠٧ هـ)، وقد قال فيه الإمام الشافعي: ما رأيت سمينا ذكيا إلا محمد بن الحسن. ولما كان قد مات في الري سنة ١٩٨ هـ قيل: إن الرشيد قال فيه: دفنت الفقه والعربية في الري. (انظر، ابن جني (ت٣٩٢هـ)، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية (د.ت)، ج١، ص ١٦٣ وهامشها.

23 أحمد أمين، ضحى الإسلام، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط٧، ١٩٦٤م، ج٢، ص١٠ .

24 أحمد أمين، ضحى الإسلام، ج٢، ص ١١ .

25 انظر أحمد أمين، ضحى الإسلام، ج٢، ص ١٣ وما بعدها.

26 انظر عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص ٩٠ .

27 انظرالمصدر نفسه، ص١٦، ١٩، ٢٠ .

28 انظر حياته ورحلاته وأساتذته والخلفاء الذين ترجم لهم واتصل بهم، توفي حنين بن إسحاق سنة ٢٦٢هـ: أحمد أمين؛ ضحى الإسلام، ج١، ص٢٨٣ وما بعدها.

29 انظر، بدران أبو العينين، أصول الفقه، دار المعارف، ١٩٦٩، ص٥ - ١١ .

30 انظر أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٨٣، ص ١٥٥ .

31 انظر تعدد الآراء في إسناد نشأة النحو العربي لأبي الأسود الدؤلي، توفي سنة ٦٩هـ تقريبا)، وهو محور الروايات التي تناولت نشأة النحو العربي: أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، ط٤، ١٩٨٢، ص ٨١ .

32 انظر أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، ص ٨٧ .

33 انظر مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ط٣، دار الرائد العربي ١٩٨٦م، ص ٢٦، ٢٧، ٢٨وما بعدها.

34 انظر أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، ط٤، عالم الكتب، ص١٣٥ . (ابن السراج (ت٣١٦هـ)، الزجاجي (ت٣٣٧هـ)، أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، كالوراق (ت٣٨١هـ)، عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ)، كمال الدين أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ)، العكبري (ت ٦١٦هـ) .

35 انظر تعليل السين فرع في سوف، وكذا الاختلاف في سبب السكون الحاصل بإسناد الفعل إلى ضمائر الرفع المتحركة كمثال:ابن مالك شرح التسهيل تحقيق محمد عبدالقادر عطا - طارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية بيروت ط١، ن ٢٠٠١م، ج١ ن ص ٣١ ن ص١٢٢ .

36 انظر ابن جني، الخصائص ج ١، ص ١٠٩إلى ١١٥ . وص ١٤٤إلى ١٦٤ . وص ١٦٦إلى ١٦٩ .

37 الأئمة الأربعة: الإمام أبو حنيفة (٨٠ - ١٥٠ هـ) الإمام مالك (٩٥ - ١٧٩ هـ) الإمام الشافعي (١٥٠ هـ - ٢٠٤ هـ) الإمام أحمد بن حنبل (١٦٤ - ٢٤١ هـ) .

38 انظر ص ١٥ من هذه الدراسة .

39 انظر عادل نويهض، معجم المفسرين من صدر الإسلام إلى العصر الحاضر قدم له حسن خالد، مؤسسة نويهض الثقافية، ط٢، ١٩٨٦م، ج ١ص، ٩، ١٨، ٥٤، ٦٠، ٢٠٩، ٢١٠، ٢٩٥، ٣٠٥، ٣٠٧، ٣١١ . ج٢، ص ٦٣٦، ٦٥٠ .

40 السيوطي (ت٩١١هـ)، تاريخ الخلفاء، ص ١٧٣، نقلا عن د. أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، ص ٧٧ .

41 أحمد أمين، ضحى الإسلام، ج١، ص ٢٩٨ .

42 انظر الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص ٥١ .

43 المصدر نفسه، ص ٧٢ و٧٣ .

44 ابن الأنباري (ت٥٧٧هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، بيروت، ج١، ١٩٨٧ (مقدمة المؤلف) وانظر رسالتيه: الإغراب في جدل الإعراب وجمع الأدلة؛ قدم لهما وعنى بتحقيقهما، سعيد الأفغاني، دار الفكر، ط٢، ١٩٧١، ص ٢٠ .

45 انظر ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، ص٢٠، ص١٠٥، وانظر كتابه: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج١(مقدمة الكتاب)، وكذا د.أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم .

46 انظر أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، ص ١٥٧ .

47 السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد أحمد جاد المولى بك، محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجاوي، المكتبة العصرية بيروت، ١٩٨٧م، ص٥٩ . وانظر د. أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، ط ٤، ١٩٨٢م، ص٧٩ .

48 انظر مهدي المخزومي، مدرس الكوفة، ص ١٩ وما بعدها.

49 انظر م ن، ص ٢٠ .

50 انظر، أشرف ماهر النواجي، مصطلحات علم أصول النحو - دراسة وكشاف معجمي - دار غريب، القاهرة، ٢٠٠١م، ص ٤٨وما بعدها، وص ٥٥وما بعدها، وكذا ٦٧ وما بعدها .

51 انظر عوض حمد القوزي، المصطلح النحوي، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٨٣م، ص٧٥ .

52 نقل الزبيدي (ت ٣٧٩ هـ) أن ابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ) قال: كانت وفاة أبي عمرو بن العلاء سنة أربع وخمسين ومائة: انظر، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ص٤٠، ص٣٥ .

53 انظر عوض حمد القوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٨٣، ص ٧٥ .

54 انظر، المصدر نفسه، ص ١٢٢ .

55 انظر أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، ص ١٥٩ وما بعدها.

56 انظر ابن بدران، المدخل لابن بدران الدمشقي(ت ١٣٤٦هـ)، تحقيق عبد الله بن عبدالمحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠١هـ ص ٣٢٢ .

57 انظر الزجاجي (ت٣٣٧هـ)، الإيضاح في علل النحو، ص ٦٥ .

58 انظر سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٣٨٩ .

59 انظر

- الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص ٦٤ «باب القول في علل النحو».

- أبو الحسن محمد بن عبدالله (المعروف بالوراق، ت ٣٨١هـ) أبواب كتابه: العلل في النحو، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر دمشق، ط ١، ٢٠٠٠م.
- ابن جني، الخصائص، باب «ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية»، «باب في تخصيص العلل»، باب ذكرالفرق بين العلة الموجبة والعلة المجوزة، باب في تعارض العلل، باب في علة العلة، والعلة إن لم تتعد لم تصح، وغيرها من الأبواب، ج١، ص ٤٠٢ وما بعدها .
- ابن الأنباري، لمع الأدلة والإغراب في جدل الإعراب .
- السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو .وانظر تمام حسان، الأصول، عالم الكتب ٢٠٠٤م .
- محمد عيد، أصول النحو، عالم الكتب، القاهرة، ط ٦، ١٩٩٧م. وأشرف ماهر النواجي، مصطلحات علم أصول النحو، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠١م، ص٢٨ وما بعدها. ومحمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، بيروت، قصر الكتاب، البليدة، الجزائر، دار الثقافة، الجزائر (د.ت)، ص ١٥٧وما بعدها .

60 انظر أشرف ماهر النواجي، مصطلحات علم أصول النحو، ص ٧٠ و٧١ .

61 انظر ابن جني، الخصائص، ج١، ص١٣٣، ١٤٤ .

62 انظر المرجع نفسه، ج ١، ص ١٣٣ و١٣٤ . والسيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص ١٨٠وما بعدها .

63 ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، قدم لهما وعني بتحقيقه سعيد الفغاني، دار الفكر، بيروت، ط ٢، ١٩٧١م، ص١٣٣ و١٣٤ (الفصل الخامس والعشرون).

64 الجرجاني علي بن محمد (ت٨١٦هـ)، التعريفات ضبطه وفهرسه محمد بن عبدالحكيم القاضي، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط١، ١٩٩١م، ص ٣٦ .

65 سيبويه، الكتاب، ١، ص ٢٣ .

66 السيرافي أبو سعيد (ت ٣٦٨هـ)، شرح كتاب سيبويه حققه وعلق عليه رمضان عبدالتواب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠م، ج ٢، ص ٦٠ و٦١ .

67 ابن الأنباري «الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة»، ص٦٥ .

68 انظر مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، ط ٢، ١٩٨٦م، ص ٤١ و٤٢ .

69 انظر ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، ص ٤٦ و٤٧، ٦٥ .

70 البيت لمؤرج السلمي، شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية: الأصل في «أبيّ» أبوي قلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء وسبق إحداهما بالسكون ثم أدغمت الياء في الياء وكسر ما قبلَها لئلا تعود الواو . ابن يعيش، شرح المفصل مكتبة المتنبي، القاهرة، (د.ت) ج٣، ص ٣٦ .

71 ابن يعيش (ت٦٤٣هـ)، شرح المفصل، مكتبة المتنبي، القاهرة، عالم الكتب، بيروت، (د.ت)، ج ٣، ص ٣٧ . البيت من قصيدة لزياد بن واصل السلمي يفتخر فيها بقومه وشجاعتهم في الحروب والصبر على شدائدها «وألأبينا» في شرح المفصل جمع «للأب»: انظر كتابه، ج٣، هامش ص ٣٧ .

72 أبو القاسم محمد بن جزي الكلبي الغرناطي (ت ٧٤١ هـ) تقريب الوصول إلى علم الأصول، دراسة وتحقيق محمد علي فركوس، دار التراث الإسلامي، الجزائر، ط١، ١٩٩٠ م، ص ١٢٥ .

73 أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، ص ١٥٩ . وانظر عبدالمجيد محمود مطلوب، طرق استنباط الأحكام من النصوص، جامعة عين شمس ١٩٩١م، ص ٧٥ وما بعدها .

74 انظر، ابن حزم (ت٤٥٦ هـ)، الإحكام في أصول الأحكام، قدم له إحسان عباس، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٩٨٣ م، ج٤، ص ٨٨ .

75 انظر ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٣، ص ٨٤ .

76 انظر مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص ٥٤ و٥٥ .

77 أبو الحسين محمد بن علي البصري (ت ٤٣٦هـ)، المعتمد، تحقيق خليل الميس، دار الفكر العلمية، بيروت، ١٤٠٣هـ، ط١، ج٢، ص ٣٢٥ .

78 الشوكاني محمد بن علي بن محمد (ت١٢٥٠هـ)، إرشاد الفحول، تحقيق محمد سعيد البدري أبو مصعب، دار الفكر بيروت، ط٢، ١٩٩٢م، ص ٣٩٦ . ذكر الأستاذ سعيد الأفغاني في تعليق له في كتاب جمع رسالتي الأغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، هامش ص ٦٣: أن استصحاب الحال مصطلح فقهي للحنفية أرادوا به أن الأصل في الأشياء الإباحة ما لم يقم دليل على عدم إباحتها لقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الأَرْضِ جَمِيعا﴾ [البقرة: ٢٩].

79 ابن جني، الخصائص، ج ٢، ص ٤٥٧ وما بعدها .

80 ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، ص ١٤١ . وقد نص ابن ملك(ت٦٧٢هـ) في ألفيته على علل بناء الأسماء وعلل إعراب الأفعال في قوله:

والاسم منه معرب ومبني
لشبه من الحروف مدني
كالشبه الوضعي في اسمَيْ جئتنا
والمعنوي في متى وفي هنا
وكنيابة عن الفعل بلا
تأثر، وكافتقار أصلا:

انظر ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج١، ص٢٨ وما بعدها .

81 ابن منظور محمد بن مكرم الأفريقي المصري(ت٧١١ هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط١، (د.ت)، ج ٦، ص ١٨٧: (قاس).

82 أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروز أبادي الشيرازي(ت ٤٧هـ)، التبصرة في أصول الفقه، شرحه وحققه د.محمد حسن هينتو، دار الفكر دمشق، سوريا، ١٩٨٣ م، ص ٤٣٣ .

83 بدران أبو العينين، أصول الفقه، دار المعارف - مصر، ١٩٦٩، ص ٢٠٩ . وانظر الشيخ أحمد محيي الدين العجوز، مناهج الشريعة الإسلامية، مكتبة المعارف، بيروت، ١٩٨٣ م، ج٣، ص ١٣٠ وما بعدها.

84 ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، الفصل العاشر، ص ٩٣ . وكذا السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق وتعليق د. أحمد محمد قاسم، ط١ القاهرة، ١٩٧٦، ص ٩٦ .

85 الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص ٦٤ .

86 بدران أبو العينين، أصول الفقه، ص ٢٣٧ .

87 انظر، الإمام أبو القاسم محمد بن أحمد بن جزي الكلبي الغرناطي، تقريب الوصول إلى علم الأصول، ص ١٣٦ و١٣٧ .

88 بدران أبو العينين، أصول الفقه، ص ٢٣٧ .

89 ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، الفصل الرابع عشر، ص ١٠٥، وكذا السيوطي،

الاقتراح في علم أصول النحو، ص ١٤٤ . وكذا د.جلال شمس الدين، التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين - دراسة إبيستمولوجية - ص٢٤، ص١٧٥ وما بعدها.

90 انظر محمد الخضر حسين الجزائري، القياس في اللغة العربية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٩٨٦م، ص ٩٥ .

91 انظر؛ ابن جني، الخصائص، ج١، ص ١١٣ . وكذا السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص ١٠١ .

92 انظر ابن مالك (ت٦٧٢هـ) شرح التسهيل - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد عبدالقادر عطا وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية بيروت، ٢٠٠١م، ط ١، ج ١، ص ٣٢ .

93 انظر السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص ١٠١، ١٠٥ . وكذا محمد الخضر حسين الجزائري، القياس في اللغة العربية، ص ٩٥ . وانظر أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، ص ١٦٤ .

94 انظر، المرجع نفسه، ص ١٠٥ . وكذا، محمد الخضر حسين الجزائري، القياس في اللغة العربية، ص٩١ .

95 ابن جني الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، (د ت)، ج١، ص ١١١ .

96 انظر، د.أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي، ص ١٦٦ .

97 انظر، حياة تشومسكي وأسس نظريته، أحمد خليل عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، منهج وتطبيق، عالم المعرفة، جدة، ١٩٨٤، ص ٥٢ وما بعدها، وطرق تحليله ص ٦٠ .
- وانظر أسس هذه النظرية، مازن الوعر، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث (مدخل) طلاس دار، ط١، ١٩٨٨ ص ٨٥ وما بعدها، وكذا عبدالقادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، منشورات عويدات، بيروت ١٩٨٦، ط١، دار توبقال الدار البيضاء، المغرب، ١٩٨٥، ط١، ص ٦٥ وما بعدها.
- وكذا أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٢م، ص ٢٠٢ .
- ونور الهدى لوشن، مباحث في علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، المكتبة الجامعية الإسكندرية، القاهرة ٢٠٠٠م، ص ٣٣٣ .

98 أحمد خليل عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، ص ١٣٤ وما بعدها .

99 دلائل الإعجاز، دار المعرفة، بيروت ١٩٧٨م، ص٤٥ . وانظر حسام البهنساوي، أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٩٩٤م، ص ٣٠ و٣١ .

100 انظر حسام البهنساوي، أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث، ص ١٣ . وكذا مازن الوعر، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، دار طلاس، دمشق، ط١، ١٩٨٨م، ص ١١٣وما بعدها .وكذا نور الهدى لوشن، مباحث في علم اللغة ومناهج البحث اللغوي الحديث، المكتبة الجامعية، الإسكندرية٢٠٠٠ م، ص ٣٢٥ . وكذا أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٢م، ص ٢١٢ . وكذا منخر عياشي، النظرية التوليدية ومناهج البحث عند تشومسكي (بحث منشور في مجلة الفكر العربي المعاصر)، مجلة العلوم الإنسانية والحضارية - عدد ممتاز - مركز الإنماء القومي، بيروت، العدد٤٠، ١٩٨٦م، ص٣٢ .

101 انظر السيوطي، الاقتراح، ص ١٤٤ .

102 انظر، المرجع نفسه ص ١٢٥ هامش ٢: بين د. أحمد محمد قاسم المراد بالعلة القاصرة: «اقتصار التعليل بها على مواضع معينة دون غيرها».

103 ابن جني الخصائص، ج١، ص ١٦٩ .

104 انظر أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي، ص ١٦٨ . وانظر، عبدالوهاب خلاف، علم أصول الفقه، الزهراء، الجزائر، ١٩٩٣، ط٢، ص٣ وما بعدها.

105 انظر، ابن جني، الخصائص، ج١، ص ١٤٤ وما بعدها.

106 المرجع نفسه، ج١، ص ١٤٤، الهامش (بلا رقم).

107 المرجع نفسه، ج١، ص ١٤٥ .

108 المرجع نفسه، ج١، ص ١٤٥ .

109 ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ) الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، ص ١١٢ - ١١٦ .

110 انظر مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، ص ٤٠ وكذا ص ٢٥٦، ٢٥٩ .

111 الدهري: الملحد الذي يزعم بأن العالم موجود أبدا وأولا: انظر محمد فريد وجدي، دائرة معارف القرن العشرين، دار المعرفة، بيروت، ج٤، ط٣، ص ٧٠ .

112 **السوفسطائيون**: فرق من الفلاسفة ينكرون المحسوسات والبديهيات ويعدون الوجود خيالا في خيال، يقسمهم ابن حزم (ت ٤٥٦ هـ)إلى ثلاثة أصناف: صنف بنفي الحقائق وآخر يشك فيها وثالث قال: هي حق عند من هي حق عنده، وهي باطل عند من هي عنده باطل . انظر، المرجع نفسه، ج٥، ص ١٧١ .

113 **الرواقيون**: أتباع يونانيون وآخرون رومانيون؛ لذا انقسموا إلى دور الرواقية اليونانية التي يمثلها مؤسس المذهب الرواقي: زينون الرواقي ومن تبعه من تلاميذه. وإلى دور الرواقية الرومانية التي تمثلها بعض الشخصيات الرومانية: نظر الشهرستاني، الملل والنحل، تحقيق أمير علي مهنا، علي حسن فاغور، دار المعرفة بيروت، ١٩٩٥م، ج ٢، ص٣٧٣ .

114 انظر أخبار أرسطو وكتبه المنطقية: ابن النديم، الفهرست، دار المعرفة، بيروت، ص ٣٤٧ وما بعدها.

115 انظر عبدالأمير الأعسم، الفيلسوف الآمدي دراسة وتحقيق، دار المناهل بيروت، ط١، ١٩٨٧، ص ١٢٢ - ١٢٣ . والجرجاني، التعريفات، ص ١٦٧ و١٦٨ . وانظر محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب - القاهرة، ط٦، ١٩٩٧، ص ١١٣ . وكذا جلال شمس الدين، التعليل اللغوي عند الكوفيين، ص ١٠٦ .

116 انظر مازن مبارك، النحو العربي، دارالفكر العربي، بيروت ١٩٧٤، ط٣، ص ٩٠ .

117 انظر ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، ص ٩٣ .

118 انظر، المرجع نفسه، ص ٩٣، وكذا السيوطي، الاقتراح، ص ٩٦ .

119 انظر السيوطي، الاقتراح، ص ١٠١، ١٠٤ وما بعدها . وانظر محمد لخضر حسين الجزائري، القياس في اللغة العربية، ص ٩ . وأحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، ص ١٦١ وما بعدها.

120 انظر المرجع نفسه، ص ١٠١ وما بعدها .

121 انظر ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الادلة، ص ١٠٥ وما بعدها . وكذا السيوطي، الاقتراح ٩٤، ص ١٤٥ و١٤٦، وكذا محمد لخضر حسين الجزائري، القياس في اللغة العربية، ص ٩١ .

122 الإخالة أي المناسبة يقال لها الإخالة لأنه يظن بها أن الوصف علة، يسمى قياسها قياس علة: انظر، ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، ص ١١٠ .

123 انظر، السيوطي، الاقتراح، ص ١٤٦ وما بعدها.

124 انظر، المرجع نفسه، ص ١٣٧ وما بعدها.

125 انظر، ابن جني، الخصائص، ج٣، ص ٣٠٢ .
126 انظر، المرجع نفسه، ج٣، ص ٦٧ و٦٨ .
127 انظر، السيوطي، الاقتراح، ص ١٠٨، ١٣٧ - ١٤٤ .
128 ذكره المستشرق أ. مركس (A.Merxe) في مقال خصص لتاريخ فن النحو نشر في مجلة: Leyzig Syros؛ ١٨٨٩، ص ١٣٥ ـ ١٣٧ .
129 فليش (Fleish)، مقال له نشره في المجلد الرابع من مجلة Arabika 1957، ص ٢١ و٢٢ . نشره في مجلة الدراسات الإسلامية مج (مجلد)، ص٤٠ ص ٦٤ - ٦٧، ١٩٧٢م، بين في الثلاثين صفحة أن المصطلحات النحوية والمنهج النحوي عربي محض.
130 مقال كتب حديثا سنة ١٩٧٨م نقلا عن العمراني جمال، المنطق الأرسطي والنحو العربي، باريس، ١٩٨٣م.
131 المنطق الأرسطي والنحو العربي، باريس، ١٩٨٣ م، وانظر عبدالرحمن الحاج صالح، النحو العربي ومنطق أرسطو، مجلة الأداب والعلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، ١٩٧٢ .
132 انظر، دائرة المعارف الإسلامية الجديدة، مادة نحو، المجلد ٧، ص ٩١٣ - ٩١٥ .
133 انظر عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث - بحث في المنهج، ص ٦٣ وما بعدها.
134 انظر عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث - بحث في المنهج، ص ٦٤ .
135 زاكية محمد راشد، نشأة النحو عند السريان وتاريخ نحاتهم، مجلة كلية آداب جامعة القاهرة، ج١، ص ٢١٥ .
136 انظر عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث - بحث في المنهج - ص ٦٤.
137 سيبويه، الكتاب، ص١٢ .
138 المرجع نفسه، ج١، ص ١٢ .
139 المبرد (ت ٢٨٩هـ) المقتضب، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٢٨٦ هـ، ج١، ص ٨ .
140 الإيضاح في علل النحو، ص ٤٦، قال الآمدي (ت ٦٣١ هـ): الحد حقيقي أو رسمي أو لفظي، الحقيقي عبارة عما يقع تمييزا للشيء عن غيره بذاتياته، فإن كان مع ذكر جميع الذاتيات العامة والخاصة فتام كحد الإنسان بأنه الحيوان الناطق وإلا فناقص كحد الإنسان بأنه الجوهر الناطق أو الناطق فقط . أما الرسمي فعبارة عما يميز الشيء عن غيره تمييزا غير ذاتي ... وتمامه ونقصانه كتمام الحد الحقيقي ونقصانه . التام منه كرسم الإنسان بأنه الحيوان الكاتب والناقص بأنه الجوهر الكاتب أو الكاتب فقط. أما اللفظي فعبارة عما فيه شرح دلالة اسم على معناه، وذلك إنما يكون بالنسبة إلى الجاهل وهو إما يكون بتبديل لفظ بلفظ هو أشهر عند السائل كتبديل لفظ الليث بالأسد أو بالحد الكاشف عن المعنى. انظر، د. عبدالأمير الأعسم، الفيلسوف الآمدي دراسته وتحقيق، دار المناهل، بيروت، ط١، ١٩٧٨م، ص ٥٥ و٥٦ .

ويمكن الإفادة في الحدود من المصادر التالية:

- كتاب الإحكام للآمدي أيضا (٤أجزاء)، تحقيق سيد الجميلي، طبع دار الكتاب العربي بيروت، ١٤٠٤هـ.
- كتاب التعريفات لعلي بن محمد بن علي الجرجاني(ت ٨١٦هـ)، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت ط١، ١٤٠٥هـ .
- كتاب الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة لزكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري أبو يحيى (ت٩٢٦هـ)، تحقيق مازن المبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٤١١هـ .

- وانظر مناهج البحث عند مفكري الإسلام واكتشاف المنهج العلمي في العالم الإسلامي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٤م.

141 الجوهر على أصول الحكماء: الموجود لا في موضوع وهو نوعان: بسيط ومركب، البسيط هو العقل والنفس والمادة والصورة والمركب هو عبارة عن جوهر قابل للتجزئة في ثلاث جهات متقاطعة تقاطعا قائما وهو عند المتكلمين عبارة عن المتحيز الذي سنقسم إلى بسيط يعبر عنه بالجوهر الفرد وإلى مركب وهو عن المتحيز الذي ينقسم إلى بسيط يعبر عنه بالجوهر الفرد، وإلى مركب وهو الجسم، انظر عبد الأمير الأعسم، الفيلسوف الآمدي دراسة وتحقيق، ص١٠٩ و١١٠ .

(أما ماهية الشيء فهي ما به الشيء هو هو وهي من حيث هي هي لا موجودة ولا معدومة ولا كلي ولا جزئي ولا خاص ولا عام. وتطلق «الماهية» على الأمر المتعلق غالبا مثل المتعلق من الإنسان وهو الحيوان الناطق مع قطع النظر عن الوجود والأمر المتعلق من المتعلق، من حيث إنه معقول في جوابه هو سمي ماهية ومن حيث ثبوته في الخارج سمي حقيقة، ومن حيث تميزه عن الغير سمي هوية، ومن حيث جمل لوازمه ذاتا .. انظر، الجرجاني، التعريفات، ص ٢٠٩ .

142 انظر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، المفصل في علم العربية، تحقيق سعيد محمود عقيل، دار الجيل بيروت ط ١، ٢٠٠٣م، ص٨، وكذا ابن يعيش (ت٦٤٣هـ)، شرح المفصل، مكتبة المتنبي، القاهرة (د.ت)، ج١، ص ١٨ .

143 المرجع نفسه، ج١، ص١٨ .

144 المرجع نفسه، ج١، ص١٩ .

145 انظر، يوسف كرم، الطبيعة وما بعد الطبيعة، دار المعارف، مصر، ١٩٦٦، ص١٦ وما بعدها.

146 مصطفى ناصف، نظرية المعنى في النقد العربي، دار الأندلس، بيروت (د.ت)، ص ٧١ وما بعدها.

147 انظر، المرجع نفسه، ص ٧١ و٧٢ .

148 انظر محمد عيد، أصول النحو العربي، ص ١١٨ .

149 انظر عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث - بحث في المنهج، ص ٦٢ - ٧٣ و٧٤ .

150 الكتاب، ج١، ص ١٦٦ .

151 انظر، ابن جني، الخصائص، ج١، ص ١٧ .

152 ابن هشام الأنصاري(ت ٧٦١هـ)مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، مطبعة المدني، القاهرة، ج٢، ص ٥٢٧ و٥٢٨ و٥٢٩ .

153 انظر، المرجع نفسه، ج٢، ص ٥٣٩ .

154 انظر محمد إبراهيم عبادة، الجملة العربية، دراسة لغوية نحوية، منشأة المعارف بالإسكندرية، ١٩٨٨، ص ١٤٧ .

155 انظر شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، القاهرة، ط١٦، ١٩٧٤، ج٢، ص٢٠٩ وما بعدها.

156 انظر عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج، ص٦٣.

157 انظر، المرجع نفسه، ص ٦٢ - ٧٣ و٧٤ .

158 انظر، دائرة المعارف الإسلامية، الطبعة الجديدة مادة «نحو» المجلد ٧، ص ٩١٤ و٩١٥ . والمقال لجيرار تروبو .

159 انظر مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة، دار الرائد العربي، بيروت، ط٣، ١٩٨٦، ص ٢٨٥ .

160 م ن، ص ٢٦٩ .

161 انظر شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، ج٢، ص ١٥٧ .
162 انظر، د.أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي، ص ٧٣ .
163 السيوطي، الأشباه والنظائر، حيدر أباد، ج١، ص ٢٥٦ .
164 الكتاب، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٣، ط٣، ج١، ص ١٢ .
165 ابن جني، الخصائص، ج١، ص ١٠٩ و١١٠ .
166 محمد بن إبراهيم بن سعدالله بن جماعة، شرح الكافية، تحقيق محمد عبدالنبي عبدالمجيد، ط١، ١٩٨٧، ص ٢٦ وكذا حاشية الصبان (ت١٢٠٧هـ) على شرح الأشموني(توفي في حدود٩٠٠هـ)، ج١، ص ٩٠ .
167 حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج١، ص ٩٠ .
168 انظر ابن جني، الخصائص، ج١، ص ١٠٩ و١١٠ .
169 طائفة الجبرية موازية للقدرية أولهم جهم بن صفوان، لذا تسمى «الجهمية» قال: إن الإنسان مجبور لا اختيار له ولا قدرة، وإنه لا يستطيع أن يعمل غير ما عمل وأن الله قدر عليه أعمالا لابد أن تصدر عنه ويخلق فيه وفي الجماد الأفعال. انظر، أحمد أمين، فجر الإسلام، ص ٢٨٦ . ومحمد فريد وجدي، دائرة معارف القرن العشرين، ج٣، ص ٢٦٦ . (جهم).
170 ابن مضاء (ت٥٩٢هـ)، الرد على النحاة، تحقيق د.شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٨٢، ص ٧٦ و٧٧ .
171 انظر ابن جني، الخصائص، ج١، ص ٤٥ – ٤٧ .
172 مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، دار الرائد العربي، بيروت، ط٣، ١٩٨٦ م، ص ٢٦٦ .
173 ابن مضاء، الرد على النحاة، ص ٨١ و٨٢ .
174 انظر مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، ص ٢٦٧ .
175 انظر، المرجع نفسه، ص ٢٦٩ و٢٧٠، ٢٧٤ .
176 انظر المرجع نفسه، ص ٢٧٤ .
177 انظر، أهم الفروق بين المدرستين: د.أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، عالم الكتب، القاهرة، ط٤، ١٩٨٢، ص ١٢٤ وما بعدها.
178 انظر أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، ص ١٣٦ .
179 انظر الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص ٧٠ و٧١ .
180 إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ط٣، المطبعة الفنية الحديثة، القاهرة، ١٩٦٦، ص ١٤٤ .